



وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research



للعلوم الانسانية

مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية
تُصدرها كلية السلام الجامعة



الرقم الدولي للمجلة

(2522 - 3402)

ISSN - 2959555-X (Print)

ISSN - 29595541- (Electronic)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74>

العدد الثالث والعشرون
المجلد الثاني

حزيران

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٦م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق:

(2127) لسنة 2015 ميلادية



مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية
تُصدرها كلية السلام الجامعة

العدد / ٢٣
حزيران / ٢٠٢٦

الرقم الدولي للمجلة (2522-3402)

ISSN – 2959-555X (Print)

ISSN – 2959-5541 (Electronic)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74>



حقوق النشر محفوظة

- الحقوق محفوظة للمجلة.
- الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله خطياً.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
﴿وَقُلِ اَعْمَلُوا فَاَسَیْرَی اللّٰهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُوْلُهُ
وَالْمُؤْمِنُوْنَ وَسَتْرُدُّوْنَ اِلَیْ عَالِمِ الْغَیْبِ وَالشَّهَادَةِ
فَیُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُوْنَ﴾

سورة التوبة، الآیة (۱۰۵)

١. اسم المجلة: مجلة السلام الجامعة.
٢. اختصاص المجلة: العلوم الإنسانية والتطبيقية.
٣. جهة الاصدار: كلية السلام الجامعة.
٤. الموقع الالكتروني: www.alsalam.edu.iq
٥. البريد الالكتروني: journal@alsalam.edu.iq
٦. رابط المجلة على موقع المجلات الأكاديمية العراقية:
<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74>

المراجعة اللغوية

أ.م.د. سعيد عبد الرضا خميس / اللغة العربية

الأستاذ طارق العاني / اللغة الإنكليزية

الإشراف الطباعي والالكتروني

أ.م.د. يوسف نوري حمه باقي

لغة النشر

اللغة العربية، اللغة الإنكليزية

التحكيم العلمي

البحوث التي تقبل للنشر في المجلة تعرض على أساتذة خبراء متخصصين تختارهم

هيئة تحرير المجلة

مجالات التوزيع

جمهورية العراق، والدول العربية والدول الأجنبية على سبيل التبادل الثقافي والعلمي

مصادر التمويل: ذاتية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية: (2127) لسنة 2015 ميلادية

الرقم الدولي للمجلة: (3402 - 2522)

ISSN- 2959-555X (Print) / ISSN- 2959-5541 (Electronic)

رئيس التحرير

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي / عميد الكلية

نائب رئيس التحرير

أ.د. صبيح كرم زامل موسى الكناني / معاون العميد للشؤون العلمية

مدير التحرير

أ.م.د. أحمد عباس محمد / التخصص: فلسفة أصول الدين
قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية كلية السلام الجامعة

هاتف مدير التحرير

٠٧٧١٠٠٤٥٥٦٦

٠٧٧٠٢٦٢١١٩٦

هيئة تحرير مجلة كلية السلام الجامعة

١. الأستاذ الدكتور عبد السلام بديوي يوسف الحديثي / Professor Dr. Abdul Salam Badiwi Yousef Al-Hadithi /
لغة عربية — عميد كلية السلام الجامعة / رئيس التحرير
٢. الأستاذ الدكتور صبيح كرم زامل موسى الكناني / Professor Dr. Sabih Karam Zamil Musa Al-Kanani /
إدارة تربية — معاون العميد للشؤون العلمية — كلية السلام الجامعة / نائب رئيس التحرير
٣. الأستاذ المساعد الدكتور أحمد عباس محمد / Assistant Professor Dr. Ahmed Abbas Mohamed /
فلسفة أصول الدين — كلية السلام الجامعة / مدير التحرير
٤. الأستاذ الدكتور محسن عبد علي الفريجي / Professor Dr. Mohsen Abdel Ali Al-Farjji /
علوم جغرافية — وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / العراق
٥. الأستاذ الدكتور كامل علي الويبة / Professor. Dr. Kamel Ali Al-Weba /
علوم تاريخ — جامعة بنغازي / ليبيا
٦. الأستاذ الدكتور عبد الله بلحاج / Professor Dr. Abdullah Belhaj /
لغة عربية — جامعة سوسة / تونس
٧. الأستاذ الدكتور حنان صبيح عبد الله / Professor Dr. Hanan Sobhi Abdullah /
تخطيط استراتيجي — مركز البحوث / بريطانيا
٨. الأستاذ المساعد الدكتور يوسف نوري حمه باقي / Assistant Professor. Dr. Yousef Noori Hama Baqi /
فلسفة في الشريعة الإسلامية — فقه مقارن، قسم الشريعة — كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد
٩. الأستاذ الدكتور عبد الله هزاع علي الشافعي / Professor. Dr. Abdullah Hazza Ali Al-Shafi'i /
علم النفس الرياضي / كلية السلام الجامعة
١٠. الأستاذ الدكتور ماجد مطر عبد الكريم / Professor Dr. Majid Matar Abdel Karim /
كلية السلام الجامعة
١١. الأستاذ الدكتور ردينة مطر عبد الكريم / Professor Dr. Rudina Matar Abdel Karim /
كلية السلام الجامعة
١٢. الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم راشد الشمري / Assistant Professor Dr. Ibrahim Rashid Al-Shammari /
إدارة أعمال تنمية بشرية / كلية السلام الجامعة
١٣. الأستاذ المساعد عنيد ثنوان رستم / Assistant Professor. Anaid Thanwan Rustom /
رئيس قسم المالية والمصرفية / كلية السلام الجامعة

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله الطاهرين وصحبه أجمعين، وبعد:

بين يديك عزيزي القارئ العدد الثالث والعشرون من "مجلة السلام الجامعة" التي تعانق أخواتها المجلات العلمية المحكمة التي تعتمد المستوعبات العلمية العالمية أحد أهم الجوانب في حساب المعدل التراكمي من خلال تواجدها في الموقع الإلكتروني الوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الخاص بالمجلات العلمية لتصنيف الجامعات والكليات الحكومية والأهلية في العراق والعالم يحمل العدد بين طياته بحثاً ودراسات من نتاج أساتذة الكلية وعدد من الباحثين من خارجها، تخص موضوعات تتعلق بتخصصات الكلية العلمية والإنسانية) وهي تعالج موضوعات حيوية تتعلق بحياة الفرد والمجتمع بشكل علمي منهجي، نرجو أن ينتفع منه المختصون والدارسون والمعنيون بالاختصاصات التي تهض بها كلية السلام الجامعة، وطلبة الدراسات العليا وغيرهم داخل العراق وخارجه ونرى من المناسب ونحن نصدر هذا العدد أن نقدم شكرنا وتقديرنا العالي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الدعم الذي قدمه للتعليم الجامعي الأهلي، ونشكر كذلك السادة الباحثين الذين أسهموا في هذا العدد، وندعو الباحثين والمختصين إلى رفق المجلة والإسهام في أعدادها القادمة.

ومن الله التوفيق والسداد وللعلم والعلماء الموقفة والازدهار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي

عميد الكلية

دليل المؤلفين

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.
٢. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.
٣. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر والتوزيع الورقي والإلكتروني، والخرن وإعادة استعمال البحث.
٤. أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب بنظام (Simplified Arabic) على قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد وتزوّد هيئة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكتروني.
٥. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).
٦. يُكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:
 - أ. عنوان البحث باللغة العربية.
 - ب. اسم المؤلف باللغة العربية ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة انتسابه.
 - ت. بريد المؤلف الإلكتروني.
 - ث. الكلمات المفتاحية.
 - ج. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية، يوضعان في بداية البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (٢٥٠) كلمة.
٧. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (١٦. Bold).
٨. يكتب اسم المؤلف في وسط الصفحة بحجم خط (١٢. Bold).
٩. تكتب جهة انتساب المؤلف بحجم خط (١٢) Bold.
١٠. يكتب عنوان البريد الإلكتروني بحجم خط (١٢) Bold.

١١. يكتب ملخص البحث بحجم خط (١٢) Bold.
١٢. تكتب الكلمات المفتاحية بحجم خط (١١) Bold.
١٣. جهات الانتساب تُثبت كالآتي: (الجامعة، الكلية، القسم، المدينة، البلد).
١٤. تكتب البحوث بنوع خط (Simplified Arabic) للغة العربية، ويخط نوع (Times New Roman) للغة الإنكليزية وبحجم خط (١٤).
١٥. مسافة الحواشي الجانبية (٥٤,٢) سم، والمسافة بين الأسطر (١٥,١) سم.
١٦. على الباحث إتباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر والمراجع والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.
١٧. تعتمد المجلة صيغتي (MLA) و (APA) في ترتيب المصادر والمراجع وتنسيقها.
١٨. تعتمد المجلة نظام فحص الاستلال باستعمال برنامج (Turnitin) ويرفض البحث الذي تتجاوز فيه نسبة الاستلال المقبولة عالمياً.

سياسة النشر

١. أن لا يكون البحث جزءًا من بحث سابق منشور، أو من رسالة جامعية قد نُوقِشت، ويقدم الباحث تعهدًا بعدم نشر البحث أو عرضه للنشر في مجلة أخرى.
٢. يشترط لنشر الأبحاث المستقلة من الرسائل والأطاريح الجامعية موافقة خطية من الأستاذ المشرف وفقًا للأنموذج المعتمد في المجلة.
٣. يُبلغ الباحث بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدة لا تتجاوز شهرًا واحدًا من تاريخ وصوله إلى هيئة التحرير.
٤. يلتزم المؤلف بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه وفقًا للتقارير المرسلة إليه، ومن ثم موافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة أقصاها (١٥) خمسة عشر يومًا.
٥. لا يحق للمؤلف المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد النشر.
٦. لا تُعاد البحوث إلى مؤلفيها سواء قبلت أم لم تُقبل.
٧. يخضع البحث للتقويم السري من خبيرين لبيان صلاحيته للنشر.
٨. يدفع المؤلف أجور النشر البالغة (١٢٥.٠٠٠) مائة وخمسة وعشرون ألف دينار عراقي، و(١٥٠) دولارًا من خارج العراق، والاستلال.
٩. يحصل المؤلف على نسخة من المجلة المنشور فيها بحثه.
١٠. تعبر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.
١١. لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تخل بشرط من الشروط.
١٢. تلتزم المجلة بفهرسة ورفع البحوث التي تُنشر في المجلة في موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، رابط الموقع:

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/>

دليل المقومين

١. يُرجى من المقوم قبل الشروع بالتقويم التثبيت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقويم.
٢. لا تتجاوز مدة التقويم (١٠) أيام من تاريخ تسلّم البحث.
٣. تذكر المقوم إذا كان البحث أصيلاً ومهما لدرجة تلتزم المجلة بنشره.
٤. يذكر المقوم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.
٥. يذكر المقوم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الإشارة إليها.
٦. يحدّد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.
٧. بيان مدى وضوح ملخص البحث.
٨. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.
٩. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصل إليها الباحث.
١٠. تجري عملية التقويم بنحو سري.
١١. يُبلغ رئيس التحرير في حال رغب المقوم في مناقشة البحث مع مقوم آخر.
١٢. تُرسل ملاحظات المقوم إلى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوم والمؤلف بشأن البحث خلال مدة تقويمه.
١٣. يبلغ المقوم رئيس التحرير في حال تبين للمقوم أن البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.
١٤. يُحدد المقوم العلمي بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.
١٥. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

إني الباحث:

صاحب البحث الموسوم بـ: ((.....

.....

.....

((.....

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى مجلة السلام الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

تعهد الملكية الفكرية

إني الباحث:

صاحب البحث الموسوم ب: ((.....))

.....

.....

((.....)).

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم يُنشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه، وأرغب في نشره في مجلة السّلام الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

عناوين البحوث المقدمة لمجلة الكلية

رقم الصفحة	عنوان البحث	الباحث	ت
٢٢-١	الذكاء الاصطناعي وتحليل ظاهرة المطابقة النحوية في اللغة العربية/ دراسة وصفية تطبيقية	أ.م.د. باسم محمد حسين علي	١
٣٨-٢٣	مفهوم العقل عند الدكتور ناجي حسين جودة / مقاربات فلسفية صوفية	أ.م.د. عمر سعدي عباس الحياي	٢
٦٤-٣٩	أدب الخلاف والاختلاف عند الصحابة والتابعين (رضي الله عنهم) وأئمة المذاهب الأربعة / رؤية فكرية معاصرة	أ.د. خالد مصطفى عبيد عبد المنعم	٣
٩٠-٦٥	وول ستريت" النشأة والتطور التاريخي من التأسيس حتى العصر الحديث / دراسة تحليلية شاملة في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية	أ.د. سمر رحيم نعيمه أ.د. نزار كريم جواد	٤
١٣٨-٩١	الاستدلال بالحديث المرسل في استنباط الحكم الشرعي / دراسة أصولية تطبيقية	أ.م.د. الحسن علي عبد الرحمن الرفاعي	٥
١٦٢-١٣٩	إِحْكَامُ الْقَوْلِ فِي حَلِّ مَسَائِلِ الْعَوْلِ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْمُعْطِيِّ السَّمْلَوِيِّ (ت: ١١٢٧هـ) / دراسة وتحقيق	أ.م.د. أحمد جميل مهنا عطوي	٦
١٨٤-١٦٣	الفضاء المكاني في روايات صبيحة شبر	أ.م.د. فرح غانم صالح	٧
٢٢٠-١٨٥	نظريّة الإحباط في الدرس الكلامي	أ.م.د. براء عادل مسعود	٨
٢٤٢-٢٢١	القوة الأخلاقية لدى طلبة الجامعة	إشراف: أ.م.د. علي عناد زامل الباحثة: أنعام غني مسير	٩
٢٦٦-٢٤٣	التغير الدلالي لألفاظ الحديث النبوي الشريف	أ.م.د. إيناس عباس صالح البيرماني	١٠
٢٩٦-٢٦٧	أثر غياب المدقق الشرعي على العمل المصرفي الإسلامي	أ.م.د. زينب حامد أمين السامرائي	١١

٣٢٦-٢٩٧	الأثر المعنوي والإعرابي في تداخل معنى الاسمية والفعلية على بعض الأسماء / المصدر وإسم الفاعل إنموذجاً	أ.م.د. أحمد سعيد علوان	١٢
٣٥٠-٣٢٧	الطائفة اليهودية العراقية ودورها في المجال الطبي / دراسة تاريخية	أ.م.د. زهراء عبد العزيز سعيد	١٣
٣٦٦-٣٥١	الحكومة الإدارية وعلاقتها بالانغماس الوظيفي لدى رؤساء الأقسام	أ.م.د. شهلاء حمزة صادق الجبوري	١٤
٣٨٨-٣٦٧	الإمام الذهبي بين ميزان النقد ووجدان العبادة / جمع ودراسة	أ.م.د. هدى عبد الخالق عثمان	١٥
٤١٨-٣٨٩	منهج المستشرق "مونتجمري وات" في كتابه "محمد في المدينة" / دراسة تحليلية نقدية	أ.م.د. حميد سلمان محمد	١٦
٤٤٤-٤١٩	مصادر التفسير عند الإمام الرازي (ت ٦٠٦هـ) من خلال كتابه "مفاتيح الغيب"	م.د. ورقاء جعفر مصعب نجم	١٧
٤٧٤-٤٤٥	أثر نمذجي إيزنكرافت وكوكس وماسيلاس في تدريس التاريخ على التحصيل وتنمية المهارات الاجتماعية لطالبات المرحلة الإعدادية	م.د. فاطمة أحمد داود سلمان	١٨
٤٨٦-٤٧٥	الفلسفة الوجودية بوصفها مدخلاً للأنسنة في فكر عبد الرحمن بدوي	م.د. حسين علي منصور حيدر	١٩
٥٠٦-٤٨٧	أزمة الفقر في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣م	م.د. عبد الرحمن طارق عطيه محسن	٢٠
٥٣٠-٥٠٧	القيم التربوية في كتاب البلاغة العربية للصنف السادس الإسلامي / دراسة تحليلية	م.د. شوقي صندل عبد اللطيف	٢١
٥٥٤-٥٣١	أثر استخدام استراتيجيات مقترحة على وفق الامتصاص المعرفي في تحصيل طالبات قسم التاريخ والعزيمة الأكاديمية	م.د. صابرين حسين عليوي	٢٢

٥٧٨-٥٥٥	المصالح والمفاسد في فهم القصة القرآنية	م.د. محمد مصلح مهدي المحمدي	٢٣
٦٠٢-٥٧٩	المعنى القرآني بين السياق التاريخي والدلالة المفتوحة قراءة عند الشاطبي ونصر حامد أبو زيد	م.د. بلال لطيف ياس	٢٤
٦٢٨-٦٠٣	ممر - الهند- الشرق الاوسط- اوربا في منظور الاقتصاد السياسي الدولي دراسة في التحولات الجيو اقتصادية واعادة تشكيل موازين التجارة العالمية	م.د. مها شكر محمود حسن	٢٥
٦٥٤-٦٢٩	أحاديث المعاملة الزوجية في الكتب الستة / دراسة موضوعية	م.د. عبد القادر حامد عبد الله القيسي	٢٦
٦٧٤-٦٥٥	المخدرات وأثرها على الأمن الفكري / دراسة تحليلية في ضوء الفكر والعقيدة الإسلامية	د. سهى هادي علوش م.م. غدير علي عبد الكريم	٢٧
٦٩٢-٦٧٥	أثر العمل الصالح في تطوير الذات في ضوء القرآن الكريم	م.د. رؤى شاكر نعمه لازم	٢٨
٧١٦-٦٩٣	"رسالة في أن أفعال الله تعالى ليست معللة بالأغراض" لعلي بن محمد بن علي أبو الحسن الحسيني الجرجاني (٥٧٤هـ - ٨١٦هـ) / دراسة وتحقيق وتعليق	م.د. عائشة عبد الرحمن دحام	٢٩
٧٣٦-٧١٧	علاقة الاجتهاد النبوي بالاجتهاد التفسيري / دراسة تأصيلية تحليلية	م.د. عمر عبد الكريم إسماعيل حميد	٣٠
٧٦٤-٧٣٧	البصيرة النفسية وعلاقتها بالذكاء الإقناعي لدى المرشدين التربويين	م.د. حسام ياسين علي شناوه التميمي	٣١
٧٨٤-٧٦٥	أحكام التعزية في الفقه الإسلامي	م.د. عبد مجيد عبيد	٣٢
٨٢٠-٧٨٥	القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في الترجيح	م.د. نور رعد رشيد العبيدي	٣٣
٨٣٤-٨٢١	بناء الخارطة الإدراكية بين تحديات الفكر الغربي وآفاق التجديد الإسلامي	م.د. حسن رشيد إبراهيم	٣٤

٨٥٦-٨٣٥	تأثير التحويل الخارجي في خلق الأزمات المالية في البلدان النامية بعد عام ٢٠٢٠م / نماذج مختارة	م.د. رفيف إباد حسن عبد الله	٣٥
٨٧٤-٨٥٧	أهمية اكتساب اللغة العربية عند أطفال الروضة / دراسة مجتمعية	م.د. علي محمود حبيب الشمري م.د. منار جبار كاظم	٣٦
٨٩٦-٨٧٥	سلطة القاضي التقديرية للعقوبة التعزيرية في الفقه الإسلامي	م.د. جمعة حسين علي حردان	٣٧
٩٢٤-٨٩٧	المواظاة على إبرام العقود المالية في المصارف الإسلامية / نماذج مختارة	م.د. أحمد أكرم حسن الخفاجي	٣٨
٩٥٢-٩٢٥	أثر التحول الرقمي في جباية وتوزيع الزكاة على التنمية الاقتصادية في العراق / دراسة تحليلية	م.د. طارق كريم عبد النعمي	٣٩
٩٧٦-٩٥٣	أثر النفط في السياسة الخارجية العراقية (١٩٩١-٢٠٢١)	بكر حازم الزبيدي	٤٠
٩٩٤-٩٧٧	الذكاء الاصطناعي والتنمية المستدامة في ضوء القرآن الكريم / دراسة تفسيرية	م. فاطمة عبد الكريم جليل سعود	٤١
١٠١٨-٩٩٥	عتبة العنوان في علاقاتها ببقية عتبات الغلاف في الأعمال الشعرية لمحمد الماغوظ	م.م. ميديا محسن علي خان إشراف: أ.د. نيان نوشيروان فؤاد	٤٢
١٠٤٢-١٠١٩	قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠ وأثره في السيطرة على الأراضي الفلسطينية / دراسة تاريخية	م.م. مها علي حميد	٤٣
١٠٦٢-١٠٤٣	الضوابط الفقهية المتعلقة بالوكالة في المعاملات المالية عند الإمام الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) في كتابه المهذب / جمعاً ودراسة	م.م. طارق أحمد حسين عكش الشجيري	٤٤
١٠٨٢-١٠٦٣	من يكنى من الرواة بـ "أبي الأحوص" / بيان أسمائهم ومراتبهم	م.م. نذير نجم عبد	٤٥

١٠٩٨-١٠٨٣	واقع استعمال التدريس الرقمي لتعليم المهارات الصوتية للمرحلة المتوسطة من وجهة نظر مدرسيها	م.م. إسراء عدنان دحام توفيق	.٤٦
١١١٤-١٠٩٩	دور المرأة في كسوة الكعبة المشرفة	م.م. سعد إسماعيل أحمد شهاب القيسي	.٤٧
١١٣٨-١١١٥	دور التغطية الإعلامية للقتوات الفضائية العراقية في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو محاربة التطرف الديني	م.م. راند لطيف عليوي	.٤٨
١١٦٢-١١٣٩	فاعلية استخدام أنظمة التعليم الذكية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة المخرجات التعليمية لمادة الفيزياء في المرحلة الثانوية	م.م. علي جودت كاظم	.٤٩
١١٧٨-١١٦٣	مرويات الصحابي ثعلبة ابن الحكم الليثي / جمع ودراسة	م.م. أحمد عباس فاضل كاظم	.٥٠
١٢١٤-١١٧٩	الدور الاستراتيجي لخفة الحركة التنظيمية في تعزيز الأتمتة الرقمية في شركات الطيران - دراسة ميدانية لآراء القيادات الإدارية في الخطوط الجوية العراقية	م.م. شيرين طالب ولي كمرخان	.٥١
١٢٤٨-١٢١٥	الفروق الدلالية في الثنائيات المترادفة في القرآن الكريم / دراسة نظرية تطبيقية على نماذج مختارة	م.م. عمر منذر خضير م.م. أيمن قاسم عبد	.٥٢
١٢٦٨-١٢٤٩	الرمزية السياسية والاجتماعية في زي أمراء المنين في مصر المملوكية (٦٤٨هـ - ١٢٥٠م/٩٢٣هـ - ١٥١٧م)	م.م. أسماء علي فهد إسماعيل	.٥٣
١٢٨٤-١٢٦٩	تأثير طرائق التدريس المختلفة في تعلم مهارة الضرب الساحق مع حركة الاقتراب في الكرة الطائرة	م.م. نغم كامل كمر	.٥٤

١٣٠٨-١٢٨٥	العراق بين النفوذ الإيراني والاستهداف الإسرائيلي / دراسة في التأثيرات السياسية والاقتصادية المتبادلة من (٢٠٠٣-٢٠٢٦)	م.م. أسامة حسن علي مسير	.٥٥
١٣٢٦-١٣٠٩	الظواهر اللغوية في كتاب الإرشاد لابن غلبون (ت ٣٨٩هـ) / دراسة انتقائية وصفية	م.م. سه نكه ر صابر عبد الرحمن	.٥٦
١٣٦٢-١٣٢٧	الأحاديث التي تعقبها الدارقطني على الصحيحين / دراسة نقدية تحليلية	م.م. ورود ضياء عبد الستار	.٥٧
١٣٨٨-١٣٦٣	تسييس العقوبات الدولية وأثره على شرعية السلطة / دراسة حالة رفع العقوبات عن فاعلين متهمين بجرائم دولية في سوريا	م.م. شيار زعيم عيسى	.٥٨
١٤١٤-١٣٨٩	واقع استعمال تدريسي علوم القرآن والتربية الإسلامية في كليات التربية / التفكير المنظومي	م.م. ضحى حسين عليوي حسين الطائي	.٥٩
١٤٣٨-١٤١٥	الحماية المدنية للمصممين في عقود ترخيص البرمجيات في التشريع العراقي والمقارن	م.م. محمد رضا علي ألبوسراية م.م. مصطفى علي عبد الكريم	.٦٠
١٤٥٦-١٤٣٩	الأحكام الفقهية المتعلقة بمشاركة المرأة في المسابقات	م.م. أريج صالح رضا حسن السعدي	.٦١
١٤٧٢-١٤٥٧	التحويلات الدلالية للألفاظ القرآنية في ضوء السياق النصي القرآني	م.م. عامر نعمان سالم	.٦٢
١٤٩٠-١٤٧٣	دور دول البريكس في النظام العالمي الجديد	م.م. عمر سالم داود سلمان الجبوري	.٦٣
١٥٠٤-١٤٩١	المحرم اللغوي عند محمد كاشاش وأثره في البنية الاجتماعية	الباحثة: عبير عيسى خليف علي إشراف: أ.م.د. أحمد خالد محمود	.٦٤
١٥٢٤-١٥٠٥	رأي الإمام محمد بن هارون الكناني التونسي (ت ٧٥٠هـ) في حكم وقوع	الباحثة: أمل كاظم محسن حافظ إشراف: أ.د. غازي خالد رجال	.٦٥

	النجاسة في الماء القليل وأثرها في مذهب المالكية / دراسة فقهية مقارنة	
١٥٤٢-١٥٢٥	المزيلات العقلية غير الطبيعية عند الإمامية	٦٦. الباحث: عقيل هادي الفتلاوي بإشراف: أ.د. قصي سعيد أحمد الجبوري
١٥٦٠-١٥٤٣	الوعد الإلهي في القرآن والسنة المطهرة لإقامة دولة العدل	٦٧. الباحث: صباح حسن منصور بإشراف: أ.د. ياسين خضير مجبل
١٥٧٨-١٥٦١	الثقافة الدينية بين الحقيقة والتأويل / دراسة مقارنة	٦٨. الباحث: أحمد حسين جاسم علوان
١٦٠٢-١٥٧٩	الماء الكر وتحديدده عند السيد محمد سعيد الحكيم	٦٩. الباحث: حيدر محمد رحيم حميدي إشراف: أ.د. لقاء عبد الحسين رستم
١٦٢٤-١٦٠٣	مصادر الإمام حافظ الدين أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠هـ) في كتابه كشف الأسرار	٧٠. الباحث: ماجد ثاير ولي ياس النداوي إشراف: أ.د. محمد جاسم محمد زويد
١٦٤٢-١٦٢٥	الاختيارات الفقهية للإمام الأبهري (ت ٣٧٥هـ) في كتابه "شرح المختصر الكبير" في الدينة / دراسة مقارنة	٧١. الباحثة: زينب حسن سلطان ماجد إشراف: أ.د. غازي خالد رحال العبيدي
١٦٦٠-١٦٤٣	الاحتجاج بالقرآنية عند ابن عصفور في الممنوع من الصرف وجمع التفسير في كتابه "شرح جمل الزجاجي"	٧٢. الباحث: كاظم عباس علي المشرفة: أ.د. إسراء ياسين حسن
١٦٧٦-١٦٦١	دراسة تحليلية (تاريخية - جغرافية) للزحف الاستيطاني وتأثيره على مدينة نينوى الأثرية	٧٣. الباحث طورهان المفتي الباحث أحمد إبراهيم صالح النعيمي
١٦٩٤-١٦٧٧	قول الشيخ بهرام في مسألة البكر صمتها إنز في النكاح من خلال منظومته "المسائل التي لا يعذر بالجهل فيها" / دراسة فقهية	٧٤. الباحث: ياسين خليل حديد الجبوري المشرف: أ.م.د. عامر عواد هادي الغريبي

١٧٠٨-١٦٩٥	التَّلَازُمُ بَيْنَ حَقِّي التَّفَكِيرِ وَالِإِعْتِقَادِ فِي ضَوْءِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ	م.د. مصطفى محمد صالح عطيه	٧٥.
١٧٢٤-١٧٠٩	أسماء القبائل واللغات في كتاب "الإقليد" لتاج الدين الجندي (ت ٧٠٠هـ) شرح "المفصل" للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)	طالبة الماجستير: أشنا أحمد رسول صالح إشراف: أ.د. إسراء ياسين حسن	٧٦.
١٧٤٤-١٧٢٥	الكوفة من خلال كتاب "أخبار البلدان" لابن الفقيه الهمداني / دراسة تحليلية	م.د. سمر ظاهر عصفور سلمان	٧٧.
١٧٦٠-١٧٤٥	انفتاح العراق على محيطه الإقليمي بعد ٢٠٠٣م / طريق التنمية إنموذجاً	م.د. عبد الرزاق حمزة عبد الله	٧٨.
١٧٨٦-١٧٦١	التحليل المكاني لأنماط السكن في محافظة بغداد باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)	م.د. ريا فاضل رضا موسى	٧٩.
١٨٠٨-١٧٨٧	المنتجات الرئيسية والمرافق السياحية في العراق / أربيل إنموذجاً	م.د. ابتسام سلمان خليف الطائي	٨٠.
١٨٢٢-١٨٠٩	احتلال الأمم والشعوب لمدينة القدس عبر التاريخ وفتحها الميمون في عهد الإسلام	م.د. عبد الحسين جبار حسن أ.د. إبراهيم درياس موسى حسن	٨١.
١٨٥٠-١٨٢٣	سد الذرائع وأثره في القضاء / نماذج تطبيقية	أ.م.د. مصطفى كاظم محمود شلال	٨٢.
١٨٧٢-١٨٥١	لغة الإشارة عند مصطفى صادق الرافعي / دراسة تحليلية	م.م. وليد خالد شهاب أ.د. يعقوب حسن عبد	٨٣.
١٨٨٨-١٨٧٣	حد الإعجاز في القرآن الكريم بين المنهج العقدي والمنهج اللغوي / دراسة نقدية لمسألة الإعجاز العلمي	أ.م.د. مدين عبد خلف	٨٤.
١٩٠٦-١٨٨٩	تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الممارسات الدينية في عصر الرقمنة	م.م. مخلد ماهر داود حسون	٨٥.

١٩٣٠-١٩٠٧	الأهمية الجيوبولتيكية للخليج العربي في الاستراتيجية الأمريكية	م.م. ابتهاج ناصر جبير	.٨٦
١٩٥٢-١٩٣١	الحوار والمناظرة مع الأديان الأخرى / شروطه وضوابطه في الإسلام	أ.م.د. باسم محمد عبيس	.٨٧
١٩٧٢-١٩٥٣	الطبيعة ودلائل الإيمان في ضوء العقيدة الإسلامية / الجبال إنموذجاً	أ.م.د. فرات سمير فرج	.٨٨
١٩٩٦-١٩٧٣	أثر المنصات الرقمية لإدارة التذاكر في تحسين كثافة الحضور وتنمية إيرادات المباريات في الأندية العراقية لكرة القدم	م.م. كنعان أحمد كاظم	.٨٩
٢٠١٤-١٩٩٧	نظرية القبض والبسط في مدرسة بغداد القديمة	الباحثة: سهاد عبد الستار عبد	.٩٠
٢٠٣٦-٢٠١٥	أثر العرف على فقه العبادات والمعاملات في الشريعة الإسلامية	أ.م.د. مرتضى محمد حميد سلامة	.٩١
٢٠٦٠-٢٠٣٧	المدارك الغيبية للعرب قبل الإسلام في شبه الجزيرة العربية	م.م. إسراء محمد علي أ.د. شيماء فاضل عبد الحميد	.٩٢
٢٠٨٨-٢٠٦١	The Developmental Trajectory of the Impact Digital Technology's on the Psychological Development of children and Adolescents	Assist. Prof. Dr. Mushtaq Khalid Jabbar	.٩٣
٢١٢٢-٢٠٨٩	A Stylistic-Sociocognitive Analysis of Political Satire as a Discursive Negotiation Strategy in the Israel-Palestine Discourse	Asst. Inst. Noor Falah Hasan Asst. Lect. Abeer Talib Abdulmajeed Almukhtar	.٩٤

الأحاديث التي تعقبها الدارقطني على الصحيحين / دراسة نقدية تحليلية
**The Hadiths that Al-Daraqutni Commented on in the Two
Sahihs: A Critical and Analytical Study**

اعداد

م.م. ورود ضياء عبد الستار

Assistant Lecturer. Waroud Dhiaa Abdul Sattar
worooddheaaa@uokirkuk.edu.iq

جامعة كركوك / كلية التربية للبنات – قسم علوم القرآن

الكلمات المفتاحية: الحديث، الدار، المسالك، العلة، قطني.

Keywords: Hadith, Dar, Masalik, 'Illah, Qutni



ملخص البحث

تعد هذه الدراسة محاولة جادة لسبر أغوار النقد الحديثي التطبيقي من خلال استعراض وتحليل الانتقادات التي وجهها الإمام أبو الحسن الدار قطني لكتابي البخاري ومسلم، وهما أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي. تهدف الدراسة إلى كشف طبيعة هذه التعقبات وهل هي تقدر في أصل صحة الأحاديث أم أنها مجرد مفاضلة بين طرق الرواية. اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وخلص إلى أن الغالبية العظمى من انتقادات الدار قطني هي انتقادات "صناعية" إسنادية لا تنزل بالحديث عن درجة القبول العام، بل تعبر عن تشدد الدار قطني في معايير الاتصال والضبط. يخرج البحث بتوصيات هامة تتعلق بضرورة التفريق بين العلة القادحة والعلة غير القادحة عند دراسة الصحيحين، ويدعو إلى تعزيز المكتبة الإسلامية بدراسات تحليلية تجمع بين مدرسة المتقدمين والمتأخرين في نقد الأثر.

Research Summary

This study is a serious attempt to delve into applied hadith criticism by reviewing and analyzing the criticisms leveled by Imam Abu al-Hasan al-Daraqutni against the books of al-Bukhari and Muslim, the two most authentic collections of prophetic hadith. The study aims to reveal the nature of these criticisms and whether they undermine the fundamental authenticity of the hadiths or are merely a comparison between different chains of transmission. The researcher adopted an inductive-analytical approach and concluded that the vast majority of al-Daraqutni's criticisms are "artificial" criticisms of the chain of transmission (isnad) and do not lower the hadiths from their general acceptability. Rather, they reflect al-Daraqutni's strictness in the criteria of continuity and accuracy. The research concludes with important recommendations regarding the necessity of distinguishing between critical and non-critical defects when studying the two Sahihs (al-Bukhari and Muslim), and it calls for enriching the Islamic library with analytical studies that combine the approaches of early and later scholars in hadith criticism.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل السنة النبوية حصنا حصينا للشريعة، وصانها بجهود علماء جهابذة نذروا أنفسهم لخدمة النص النبوي وتمحيصه، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم وعلى آله وصحبه الذين نقلوا لنا الدين بأمانة وإتقان. أما بعد، فإن كتابي البخاري ومسلم قد تبوأ مكانة لم ينلها كتاب غيرهما بعد كتاب الله تعالى، حيث تلقتهما الأمة بالقبول التام، واعتبرتتهما المرجع الأعلى في توثيق السنة. ومع ذلك، فإن هذا



القبول لم يكن ليعطل حركة النقد العلمي الرصين، بل كان حافزا لعلماء العلل لاستظهار خفايا الأسانيد، وكان على رأس هؤلاء الإمام أبو الحسن الدار قطني، الذي بلغ رتبة الاجتهاد المطلق في فن العلل. إن كتاب "الإلزامات والتتبع" للدارقطني يمثل ذروة النضج في الصناعة الحديثية، حيث تجرأ فيه الإمام الناقد على فحص أسانيد في الصحيحين بناء على قواعده النقدية الصارمة. إن الدار قطني لم يكن يهدف من وراء ذلك إلى الطعن في الصحيحين، بل كان يمارس دوره كحارس للسنة، مستخدما أدق المعايير التي لا تظهر إلا للأفراد من الحفاظ. وتأتي هذه الدراسة لتفكيك هذه العلاقة النقدية بين الدار قطني والشيخين، مستعرضة السياقات العلمية التي نشأت فيها هذه التعقبات، ومحللة الردود التي سطرها الحفاظ للدفاع عن الصحيحين، مما يفتح بابا واسعا لفهم أسرار المنهج الحديثي الأصيل.

أهمية البحث: تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة من عدة جوانب علمية ومنهجية؛ أولها أنها تتعلق بالدفاع عن السنة النبوية بمنهج علمي تجريدي بعيدا عن العاطفة المحضة، حيث تبين أن النقد العلمي هو أقوى سلاح لحماية السنة من أي شبهة. ثانيا، تكمن الأهمية في تسليط الضوء على "علم العلل"، وهو أدق فنون الحديث وأصعبها، والذي لا يتقنه إلا القلة من العلماء، فدراسة تعقبات الدار قطني هي دراسة لأعلى مستويات الذكاء البشري في التعامل مع النصوص والرجال. ثالثا، تساهم هذه الدراسة في توضيح "منهج المتقدمين" في النقد، وكيف كانوا يتعاملون مع زيادة الثقة والوصل والإرسال، مما يردم الفجوة المعرفية بين التنظير في كتب المصطلح وبين التطبيق العملي عند الأئمة الكبار. رابعا، تظهر الأهمية في بيان القيمة العلمية لصححي البخاري ومسلم، حيث أثبتت هذه التعقبات والردود عليها أن الصحيحين بنيا على قواعد صلبة جدا لا تتزعزع أمام أقوى الانتقادات. خامسا، تساعد هذه الدراسة الباحثين وطلبة العلم على امتلاك ملكة نقدية حديثية تمكنهم من فهم مراتب الأحاديث الصحيحة، وعدم الاكتفاء بظاهر الإسناد. إن البحث في هذا الموضوع هو بحث في "هوية العلم الحديثي"، وهو ضرورة ملحة في العصر الحالي للرد على دعاوى المستشرقين ومن سار على نهجهم ممن يزعمون وجود خلل في منهجية توثيق السنة. إن التوسع في شرح هذه الأهمية يستلزم استحضار الجهود الجبارة التي بذلها الحفاظ في الرد على الدار قطني، مما جعل من هذه التعقبات مادة خصبة لإثراء الفقه واللغة والحديث معا. وبذلك يكون البحث ذا أهمية استراتيجية في ترسيخ الأمن العلمي والفكري للأمة الإسلامية من خلال حماية مصادرها التشريعية الأساسية.

إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث في وجود "تعارض ظاهري" بين حكم الشيخين بصحة بعض الأحاديث وبين حكم الدار قطني بوجود علل فيها. هذا التعارض يثير تساؤلا جوهريا حول "وحدة المعيار" في النقد الحديثي؛ هل كان الدار قطني يطبق معايير تختلف عن معايير البخاري ومسلم؟ وهل انتقاد الدار قطني



يعني بالضرورة ضعف الحديث بالمعنى الاصطلاحي؟ تبرز المشكلة في أن الكثير من القراء المعاصرين قد يظنون أن انتقاد الدار قطني يقلل من هيبة الصحيحين، بينما الحقيقة قد تكون خلاف ذلك. إن الإشكالية تنتشعب لتشمل كيفية التعامل مع "العلل الخفية" التي أوردها الدار قطني، وهل استطاع شراح الحديث تقديم إجابات مقنعة علمياً تفكك هذه التعقبات وتنتصر لمنهج الشيخين.

تساؤلات البحث:

١. ما هي الدوافع العلمية التي جعلت الدار قطني يخص الصحيحين بهذه التعقبات؟
٢. كيف يمكن تصنيف تعقبات الدار قطني من حيث النوع (إسنادية، متنية، مركبة)؟
٣. إلى أي مدى تتفق تعقبات الدار قطني مع أصول الجرح والتعديل المستقرة؟
٤. ما هو موقف شراح الصحيحين (ابن حجر والنووي) من هذه الانتقادات، وما هي أقوى الحجج التي ساقوها؟

فرضيات البحث:

١. يفترض البحث أن أغلب انتقادات الدار قطني نابعة من تشدده في شروط الاتصال، وليس من ضعف حقيقي في الرواة.
٢. يفترض البحث أن البخاري ومسلم كانا على علم بهذه العلل، ولكنهما أخرجوا الحديث بناء على قرائن ترجح الصحة خفيت على الدار قطني.
٣. يفترض البحث أن دراسة هذه التعقبات تزيد من قوة "حجية الصحيحين" ولا تنقص منها، لأنها تثبت صمودهما أمام النقد الصارم.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الغايات العلمية؛ أولها استقصاء الأحاديث التي انتقدها الدار قطني وتبويبها بشكل يسهل على الباحثين دراستها. ثانياً، تحليل المنهج النقدي للدارقطني وبيان مرتكزاته العلمية في كتاب التتبع. ثالثاً، الموازنة بين آراء الدار قطني وآراء شراح الصحيحين للوصول إلى حكم منصف في كل قضية. رابعاً، إبراز القيمة العلمية لعلم العلل وتطبيقاته العملية على أصح الكتب. خامساً، الرد على الشبهات التي قد تثار حول الصحيحين من خلال توضيح طبيعة النقد العلمي عند المتقدمين. سادساً، المساهمة في إثراء المكتبة الحديثية بدراسة تحليلية تجمع بين التراث والمعاصرة في طرح القضايا النقدية.

الدراسات السابقة: لقد حظي موضوع "تعقبات الدار قطني" باهتمام العلماء منذ القرون الأولى، ومن أبرز هذه الجهود دراسة الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة فتح الباري "هدي الساري"، حيث ناقش



الأحاديث المتتبعة بدقة متناهية، وتعتبر دراسته هي الأساس لكل من جاء بعده. كما نجد دراسة الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم، حيث أجاب عن تعقبات الدارقطني المتعلقة بمسلم. وفي العصر الحديث، ظهرت دراسات مثل "الدفاع عن السنة" لمحمد أبو شعبة، وأبحاث الشيخ مقبل الوداعي في تحقيقه لكتاب الإلزامات والتتبع. إن هذه الدراسات السابقة، رغم جودتها، إلا أنها إما كانت مفرقة ضمن شروح الكتب، أو كانت تركز على الجانب التحقيقي أكثر من الجانب التحليلي المقارن الذي يسعى هذا البحث لتعميقه، من خلال ربط التعقبات بالقواعد الأصولية والحديثية الكبرى، وتوسيع الشرح في الأحاديث التي وقع فيها الخلاف الأكبر لبيان وجه الصواب فيها.

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج أساسية تتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف البحث؛ أولها **المنهج الاستقرائي**، وذلك من خلال تتبع كافة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني في كتابه الإلزامات والتتبع، وجمع طرقها من المسانيد والسنن والعلل. ثانيها **المنهج التحليلي**، ويتمثل في دراسة كل حديث على حدة، وتحليل علة الدارقطني، وفحص كلام الرواة، وموازنة ذلك بما قاله أئمة الشأن. ثالثها **المنهج المقارن**، حيث تمت المقارنة بين منهج الشيخين في التصحيح وبين منهج الدارقطني في التعليل، مع عرض ردود الشراح والموازنة بين أدلتهم للوصول إلى النتيجة الراجحة. كما التزم الباحث بالدقة في التوثيق من المصادر الأصلية، والالتزام بالقواعد العلمية في نقد المتن والأسانيد.

هيكلية البحث: تتكون الدراسة من مقدمة تمهيدية، تليها ثلاثة فصول رئيسية وخاتمة. يتناول **الفصل الأول** الجانب التأصيلي من خلال التعريف بالدارقطني وكتابه التتبع ومنهجه العام. أما **الفصل الثاني** فيركز على الجانب التطبيقي للأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري، مقسمة إلى مباحث بحسب نوع العلة. ويتناول **الفصل الثالث** الأحاديث المنتقدة في صحيح مسلم بنفس المنهجية التطبيقية. ثم تأتي الخاتمة لتلخص أهم النتائج والتوصيات والمقترحات التي خرج بها البحث، مع تذييله بقائمة شاملة للمصادر والمراجع الحقيقية التي أثرت هذه الدراسة.

الفصل الأول: الإمام الدارقطني وكتابه التتبع (دراسة تأصيلية)

المبحث الأول: عصر الإمام الدارقطني وحياته العلمية ومكانته عند النقاد

البيئة السياسية والعلمية في القرن الرابع الهجري: يعد القرن الرابع الهجري الذي عاش فيه الإمام أبو الحسن الدارقطني من أزهى العصور العلمية في التاريخ الإسلامي، رغم ما شهدته من اضطرابات سياسية وتفكك في أوصال الخلافة العباسية. في هذه الحقبة، كانت بغداد تمثل الحاضرة الكبرى للعلم، حيث امتزجت فيها الثقافات، وتتنوعت فيها المدارس الفقهية والحديثية. نشأ الدارقطني في حي "دار القطن" ببغداد، وهو



الحي الذي نسب إليه، في بيئة تعج بالعلماء والمحدثين. إن دراسة الواقع العلمي لهذا العصر تظهر لنا كيف أن حركة التدوين الحديثي قد وصلت إلى ذروتها، حيث استقرت الكتب الستة وبدأ العلماء في مرحلة النقد التحليلي والعلل. تميز هذا العصر بظهور "علم العلل" كأدق فنون الحديث، وكان الدارقطني هو فارس هذا الميدان بلا منازع. لقد عاصر الدارقطني تراجع السلطة المركزية للخلفاء العباسيين وسطوة البويهيين، إلا أن هذا المناخ لم يمنع من ازدهار حلقات العلم في المساجد، وخاصة جامع المنصور الذي شهد مجالس الإماء الحديثي. كانت الرحلة في طلب الحديث لا تزال قائمة، فرحل الدارقطني إلى البصرة والكوفة والشام ومصر، مما أثرى ملكته النقدية وجعله مطلعاً على شتى الأسانيد والمتون. إن هذا التنوع المكاني والزمني صقل شخصية الدارقطني وجعله ناقدًا بصيرًا لا يكتفي بظاهر الإسناد، بل يغوص في دقائق الأوهام التي قد تقع من الثقات، وهو ما مهد له الطريق لاحقاً لوضع كتابه "النتبغ" الذي تفرس فيه في أصح الكتب، وهما صحيح البخاري ومسلم، انطلاقاً من غيرة علمية ومنهجية نقدية رصينة تهدف إلى تنقية السنة مما قد يشوبها من علل خفية^(١).

السيرة الذاتية والرحلة العلمية والشيخوخة: ولد الإمام علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني في سنة ٣٠٦ للهجرة، وبدأ طلب العلم في سن مبكرة جداً، حيث تشير المصادر إلى أنه حضر مجالس العلم وهو ابن تسع سنوات. تميز الدارقطني بذاكرة حديدية وقدرة فائقة على الحفظ، حتى قيل إنه كان يحفظ دواوين العرب كما يحفظ القرآن والأحاديث. لم يقتصر نبوغه على علم الحديث فحسب، بل كان إماماً في القراءات، وفقهياً شافعياً مبرزاً، وأديباً لغوياً. رحلته العلمية كانت حافلة، حيث قصد كبار المحدثين في عصره، فسمع من أبي القاسم البغوي، وأبي بكر بن مجاهد (إمام المقرئين)، وأبي بكر بن زياد النيسابوري. إن كثرة الشيوخ وتنوع مشاربهم أورثت الدارقطني سعة في الأفق، حيث لم يكن متعصباً لمدرسة دون أخرى في النقد، بل كان ميزانه هو "الدليل" و"العلة"^(٢). كان الدارقطني في رحلاته لا يجمع الأحاديث فحسب، بل كان يذاكر العلماء وينظرهم، وقد أثنى عليه معاصروه بذكاء مفرط، فكان يقال إنه لم ير مثلاً نفسه في علم العلل. يروى عنه أنه دخل مصر، فاجتمع إليه علماءها واستفادوا من علمه، وقد كان له دور كبير في ترتيب وتصحيح الكثير من الروايات التي كانت مشتهرة هناك. إن هذه الرحلات لم تكن مجرد نزهة علمية، بل كانت عملية "مسح شامل" لطرق الحديث في العالم الإسلامي، مما أتاح له لاحقاً القدرة على الحكم على

(١) شمس الدين الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، الجزء السادس عشر، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٣، ص. ٤٤٨.

(٢) شمس الدين الذهبي، "تذكرة الحفاظ"، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨، ص. ١٨٧.



أحاديث الصحيحين بمعرفة تامة بكل الطرق المتاحة، فكان حين ينتقد حديثاً في البخاري أو مسلم، يتكلم عن معرفة بطرقه التي قد لا تكون حاضرة عند غيره من الحفاظ، وهذا هو سر قوة تعقباته التي أودعها في كتابه التتبع^(١).

المؤلفات العلمية والتركيز على علم العلل: ترك الدارقطني ثروة علمية هائلة تجلت في مؤلفاته التي صارت مراجع أساسية لمن جاء بعده. وعلى رأس هذه المؤلفات كتابه "العلل" الذي يعد موسوعة كبرى في علم تحليل الحديث، حيث يقع في مجلدات ضخمة، أملاه الدارقطني من ذاكرته دون الاستعانة بالكتاب، وهذا ما أذهل العلماء من بعده. كما صنف كتاب "السنن" الذي ركز فيه على الأحاديث التي فيها كلام أو علل، مما يدل على منهجه الذي يميل إلى كشف الخفايا في الأسانيد. ومن كتبه أيضاً "المؤتلف والمختلف" في أسماء الرجال، و"القراءات". إلا أن كتابه "الإلزامات والتتبع" يظل هو الكتاب الذي أثار جدلاً علمياً واسعاً ومفيداً، حيث تفرغ فيه لنقد أحاديث في الصحيحين. إن منهج الدارقطني في التأليف كان يعتمد على الاستقصاء التام، فكان يذكر الحديث ويذكر اختلاف الرواة فيه، ثم يرجح ما يراه صواباً بناءً على قواعد النقد الحديثي.^(٢) تميز أسلوبه بالدقة والاختصار غير المخل، مع القدرة على تفكيك الإسناد المعقد إلى جزئيات بسيطة يبين فيها موضع الخطأ أو الوهم. كان الدارقطني يرى أن نقد الحديث لا يعني إسقاطه دائماً، بل قد يكون النقد لإثبات أن الإسناد مرسل وهو قد روي موصولاً، أو أن هناك راوياً ضعيفاً دخل في إسناد الثقات. هذا الوعي العميق بصيرورة الرواية جعل مؤلفاته محط أنظار كبار الحفاظ كابن حجر والذهبي، الذين رغم دفاعهم عن الصحيحين، إلا أنهم أقرروا للدارقطني بإمامته في هذا الفن ولم يخطئوه إلا في مسائل معدودة، بل اعتبروا تعقباته إضافة نوعية لخدمة السنة النبوية وتوضيح مراتب الصحة والكمال في الحديث النبوي الشريف^(٣).

مكانة الدارقطني عند العلماء وشهادات النقاد: أطبق علماء الإسلام على إمامة الدارقطني وجلالة قدره في علم الحديث. قال عنه الحاكم النيسابوري: "صار الدارقطني أوجد عصره في الحفظ والإتقان والورع، وإماماً في القراءات والنحو". وقال الخطيب البغدادي: "كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيح وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلم الحديث". هذه الشهادات لم تكن مجرد مديح عابر، بل كانت نتيجة لمواقف علمية أثبت فيها الدارقطني تفوقه. يروى أنه كان يحضر مجالس الإملاء،

(١) ابن خلكان، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، الجزء الخامس، دار صادر، بيروت ١٩٧٢، ص. ٢٢٣.

(٢) ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري"، الجزء الأول، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ، ص. ٣٨٥.

(٣) جلال الدين السيوطي، "طبقات الحفاظ"، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣، ص. ٣٩٦.



فإذا فرغ المحدث، قام الدار قطني وأعاد ما ذكره المحدث مع بيان العلل والأخطاء التي وقع فيها الشيخ، وكان المشايخ يقبلون منه ذلك لعلمهم بصدقه وضبطه. إن مكانته جعلت نقدَه للصحيحين مقبولاً من جهة "حرية البحث العلمي"، فلم يتهمه أحد بالابتداع أو الطعن في السنة، بل اعتبروا صنيعه من قبيل "تجويد المجدود" و"تقد الكبار للكبار". حتى ابن حجر العسقلاني، وهو المدافع الأول عن البخاري، كان يصدر ردوده بقوله: "قال الحافظ الكبير أبو الحسن الدار قطني"، مما يشعر بالتوقير التام. لقد استطاع الدار قطني أن يفرض احترامه على مدرسة أهل الحديث ومدرسة أهل الرأي معاً بفضل تجرده العلمي. إن دراسة هذه المكانة توضح لنا أن تعقبه للصحيحين لم يكن صادراً عن هوى أو رغبة في الشهرة، بل كان ممارسة طبيعية لعالم بلغ رتبة الاجتهاد المطلق في فن العلل، مما يوجب علينا التعامل مع انتقاداته في الفصول القادمة بمنتهى الجدية والتقدير، مع موازنتها بردود الأئمة الآخرين للوصول إلى الحقيقة العلمية التي تخدم النص النبوي وتصونه من كل وهم^(١).

المبحث الثاني: التعريف بكتاب الإلزامات والتتبع ومنهجه العام

توثيق اسم الكتاب ونسبة العنوان للمؤلف: يعد كتاب الإلزامات والتتبع من أهم المؤلفات التي صنفت في النقد الحديثي التطبيقي، وهو يمثل الذروة التي وصل إليها علم العلل في القرن الرابع الهجري على يد الإمام الدار قطني. لقد اختلف العلماء في تسمية هذا الكتاب، فمنهم من أفرده باسم الإلزامات، ومنهم من سماه التتبع، والصحيح أنهما كتابان جمعا في سياق واحد لترابط المادة العلمية فيهما. يهدف الجزء الأول من الكتاب، وهو الإلزامات، إلى بيان الأحاديث التي يرى الدار قطني أنها على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما ولم يخرجها في كتابيهما، وهو نوع من الاستدراك الذي لا يقدر في الصحيحين بل يزيدهما توثيقاً. أما الجزء الثاني^(٢) وهو التتبع، فهو الذي انصب عليه الجهد النقدي الأكبر، حيث تتبع فيه الأحاديث التي أخرجها الشيخان ويرى الدار قطني أن فيها علة خفية تخرجها عن حد الصحة المطلقة التي اشترطها صاحبها الصحيح. إن نسبة الكتاب للدارقطني مقطوع بها، فقد تداوله العلماء ونقلوا عنه في شروحهم، واعتمد عليه الحافظ ابن حجر في هدي الساري بشكل كلي عند مناقشة أحاديث البخاري. تبرز أهمية هذا الكتاب في أنه

(١) محمد بن جعفر الكتاني، "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة"، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٩٨٦، ص. ٢٠٤.

(٢) أبو الحسن الدار قطني، "الإلزامات والتتبع"، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥، ص. ٣٢. ابن حجر العسقلاني، "هدي الساري مقدمة فتح الباري"، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ، ص. ٣٤٣.



لم يأت بدافع النقص من مكانة الصحيحين،^(١) بل كان ممارسة لمبدأ الأمانة العلمية التي تقتضي بيان ما تراه العين الناقدة من أوهام قد تقع من الرواة الثقات. إن المنهج الذي وضعه الدارقطني في هذا الكتاب يعكس فلسفة نقدية متكاملة تقوم على استقراء الطرق وجمع الأسانيد والموازنة بين الروايات، وهو ما جعل الكتاب مرجعا لا يستغني عنه أي باحث في علوم الحديث. لقد كان الدارقطني يدرك جيدا أن البخاري ومسلم قد وضعوا معايير دقيقة لقبول الحديث، ولكنه من خلال سعة حفظه، استطاع أن يقف على طرق أخرى لهذه الأحاديث لم تكن متاحة للشيخين، أو أنهما رأيا فيها ما لم يره الدارقطني، وهذا هو جوهر البحث العلمي الذي يسعى هذا المبحث لتفصيله، حيث إن الكتاب يمثل حلقة الوصل بين جيل المتقدمين الذين يعتمدون على الملكة النقدية وبين جيل المتأخرين الذين صنفوا القواعد والضوابط العلمية^(٢).

منهجية الإلزامات وفلسفة الاستدراك على الصحيحين: في قسم الإلزامات، ينطلق الدارقطني من قاعدة مفادها أن هناك أحاديث رواها رجال هم من شرط البخاري ومسلم، ومع ذلك لم نجدها في الصحيحين. هذا المنهج لا يعني بالضرورة إلزام الشيخين بإخراج كل حديث صحيح، إذ إنهما لم يدعيا حصر الصحيح، ولكن الدارقطني أراد أن يطبق المعايير التي استتبها من صنيعتهما على مادة حديثية أخرى. يقول الدارقطني في مقدمة هذا القسم ما معناه إن هؤلاء الرواة الذين احتج بهم الشيخان قد رووا أحاديث أخرى بإسناد متصل وصحيح، فكان الأولى أن تخرج في الصحيحين^(٣). إن هذا النوع من النقد يسمى "النقد البنائي" الذي يهدف إلى توسيع دائرة الصحيح. وقد ناقش العلماء هذا المنهج، فرأى البعض أن البخاري ومسلم ربما تركا هذه الأحاديث لعل خفية لم يصرحا بها، أو لأنهما اكتفيا بما أخرجوا عن هؤلاء الرواة لتجنب التكرار والضخامة. ومع ذلك^(٤)، فإن الإلزامات الدارقطني كشفت عن ثقة كبيرة بمنهجه، حيث استطاع أن يستخرج أحاديث لم تكن ظاهرة للعيان على أنها من شرط الصحيح. إن فلسفة الاستدراك عند الدارقطني تقوم على "وحدة المعيار"، أي إذا قبلت لراو حديثا في موضع، فيجب قبوله في مواضع أخرى ما لم يثبت عليه خطأ. وهذا يفتح بابا واسعا لدراسة "شرط الشيخين" الذي لم ينصا عليه صراحة في مقدمات كتبهما، بل استتبها العلماء من خلال التتبع. وبذلك يكون الدارقطني قد ساهم في تدوين القواعد غير المكتوبة في مدرسة البخاري ومسلم. إن التدقيق في الإلزامات يظهر لنا مدى اطلاع الدارقطني على دقائق الأسانيد، وكيف أنه

(١) أبو الحسن الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، الجزء الأول، دار طيبة، الرياض ١٩٨٥، ص. ١٥.

(٢) ابن الصلاح، "علوم الحديث"، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق ١٩٨٦، ص. ٨٤.

(٣) حاجي خليفة، "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون"، الجزء الأول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص. ١٦٧.

(٤) بدر الدين العيني، "عمدة القاري شرح صحيح البخاري"، الجزء الأول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص. ١٥.



كان يستحضر مئات الطرق في آن واحد ليحكم على الحديث بالصحة أو الإلزام. هذا القسم من الكتاب يعد تمهيدا ضروريا لفهم القسم الثاني (التتبع)، لأنه يثبت أن الدار قطني لم يكن متحاملًا، بل كان مطبقًا للمنهج العلمي الذي يراه صوابًا، سواء كان ذلك في تصحيح ما فاتهما أو في تضعيف ما أخرجاه^(١).

منهجية التتبع وتحليل العلل المنتقدة: يمثل قسم "التتبع" الجانب الأكثر حيوية في الكتاب، حيث انتقل الدار قطني فيه إلى فحص المتن والأسانيد التي أقرها الشيخان. لقد تتبع الدار قطني مائتين وبضعة أحاديث، منها ما هو في البخاري وحده، ومنها ما هو في مسلم وحده، ومنها ما اشتركا فيه. المنهج النقدي هنا يعتمد على "إبراز الاختلاف"، فإذا وجد الدار قطني حديثًا أخرجه البخاري موصولًا، ووجده في طرق أخرى مرسلًا، فإنه يرجح الإرسال ويعد الوصل وهما من الراوي، وبناء عليه يرى أن الحديث معلول. إن هذا المنهج يعكس المدرسة النقدية التي ترى أن "علة" تقدح في الصحة وإن كان الراوي ثقة. لم يكتف الدار قطني بذكر العلة فحسب، بل كان يشرح وجه الخطأ، مبينًا أن فلانا من الرواة قد خالفه من هو أحفظ منه أو أكثر عددًا. ويمكن تقسيم انتقاداته إلى عدة أنواع: الاختلاف في الوصل والإرسال، الاختلاف في الرفع والوقف، وجود راو ضعيف في السند، أو وجود اضطراب في المتن. إن دقة الدار قطني تتجلى في أنه لم يكن يطلق الأحكام جزافًا، بل كان يعتمد على المقارنة بين النسخ والروايات.

أثر كتاب التتبع في المدرسة النقدية اللاحقة: لم يكن كتاب التتبع مجرد كتاب في نقد الحديث، بل كان زلزالًا علميًا أحدث حراكًا كبيرًا في المدارس الحديثية اللاحقة. فمنذ اللحظة الأولى لظهوره، انقسم العلماء إلى مدافع عن الصحيحين ومؤيد لمنهج الدار قطني. لقد ألزم هذا الكتاب شراح الصحيحين مثل الخطابي والنووي وابن حجر بأن يضعوا في اعتبارهم هذه التعقيبات عند شرح الأحاديث. ومن أبرز الآثار التي تركها الكتاب هو نشوء ما يعرف بـ "كتب الأجوبة"، حيث صنف العلماء كتبًا مستقلة للرد على الدار قطني،^(٢) ومن أشهرها ما فعله ابن حجر في مقدمة فتح الباري (هدي الساري)، حيث أفرد فصلاً كاملاً لمناقشة أحاديث التتبع حديثًا حديثًا. إن قيمة كتاب الدار قطني تكمن في أنه دفع العلماء إلى البحث عن "القرائن" التي اعتمد عليها البخاري ومسلم ولم يذكرها الدار قطني، مما أدى إلى كشف أسرار منهجية في الصحيحين لم تكن معروفة من قبل. كما أثر الكتاب في صياغة علم مصطلح الحديث، خاصة في تعريف "الحديث المعل" و"الحديث الصحيح". لقد أثبت الدار قطني أن النقد لا ينتهي بوجود الحديث في كتاب مشهور، بل يظل باب

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الجزء الثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص. ١٤٢٠.

(٢) أبو الحسن الدار قطني، "الإلزامات والتتبع"، مرجع سابق، ص. ١١٠.



الاجتهاد مفتوحا لمن امتلك الأدوات. وبفضل هذا الكتاب،^(١) صار لدينا ميزان دقيق للمفاضلة بين الروايات عند الاختلاف. إن المدرسة النقدية التي أسسها الدار قطني في هذا الكتاب تميزت بالتجرد، فلم يكن هدفه الانتصار لرأيه بقدر ما كان هدفه الوصول إلى الرواية الأدق. وهذا ما جعل الذهبي يصفه بأنه "أمير المؤمنين في الحديث". وفي ختام هذا المبحث، يمكن القول إن كتاب الإلزامات والتتبع هو الوثيقة التاريخية التي حفظت لنا منها نقديا تطبيقيا فريدا، وهو يمثل جسرا معرفيا يربط بين نقد المتقدمين وتنظير المتأخرين، مما يجعله الأساس الذي تقوم عليه الدراسات النقدية المعاصرة للصحيحين.^(٢)

المبحث الثالث: منهج الدار قطني في نقد أحاديث الصحيحين والقواعد التطبيقية

معايير التعليل والقدح في الإسناد عند الدار قطني: إن المنهج النقدي الذي سار عليه الإمام الدار قطني في كتابه التتبع يقوم على فلسفة عميقة في فهم "علة" الحديث، وهي تلك العلة التي لا تظهر إلا للجهازة النقاد الذين أحاطوا بطرق الحديث وعلمه. ينطلق الدار قطني من مبدأ أن مجرد اتصال السند وثقة الرواة لا يكفي للحكم بصحة الحديث المطلقة إذا ما عارضته روايات أخرى أرجح منه. إن معايير النقد عند الدار قطني تتسم بالتشدد في قبول "زيادة الثقة" إذا خالفه من هو أوثق منه أو أكثر عددا. وفي هذا السياق، يرى الدار قطني أن التفرد في مقام الجمع يعد علة، فإذا اجتمع أصحاب الزهري مثلا على رواية الحديث مرسلا، وتفرد واحد منهم بوصله، فإن الدار قطني يميل في الغالب إلى ترجيح الإرسال واعتبار الوصل وهما، حتى وإن كان الوصل ثقة. هذا المنهج يختلف عن منهج الفقهاء وبعض المحدثين الذين يقبلون زيادة الثقة مطلقا. إن الدار قطني في تتبعه للصحيحين كان يبحث عن "الكمال" في الإسناد، فكان يرى أن البخاري ومسلم قد يتساهلان في إخراج روايات فيها اختلاف يسير بناء على قرائن يربانها كافية، بينما يرى هو أن هذا الاختلاف يقدح في رتبة "الصحة العليا".^(٣) إن دراسة هذه المعايير تكشف عن دقة متناهية في الموازنة بين الروايات، حيث كان الدار قطني يستعمل ميزان "القرائن" لترجيح رواية على أخرى، مثل ملازمة الراوي لشيوخه، أو كونه من أثبت الناس في حديث ذلك الشيخ. إن هذا التفصيل النقدي هو ما جعل كتاب التتبع مرجعا أساسيا لفهم العلل الخفية التي قد تخفى على المشتغلين بظواهر الأسانيد، وهو يثبت أن الدار قطني

(١) ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري"، الجزء الأول، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ، ص. ٣٨٦.

(٢) محمد أبو شهبه، "الدفاع عن السنة"، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة ١٩٨٩، ص. ١١٥.

(٣) أبو الحسن الدار قطني، "سنن الدار قطني"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الجزء الأول، مؤسسة الرسالة، بيروت ٢٠٠٤، ص. ٥٥.



كان يطبق معايير مدرسة المتقدمين التي تنظر إلى الحديث ككتلة واحدة مترابطة من الطرق والأسانيد لا يجوز فصل بعضها عن بعض عند الحكم^(١).

أنواع العلل ومسالك الترجيح بين الوصل والإرسال: تتنوع العلل التي أوردها الدارقطني على أحاديث الصحيحين، ولكن يظل الاختلاف بين "الوصل والإرسال" هو النوع الأكثر تكرارا في كتابه. يرى الدارقطني أن الأصل في حال الاختلاف هو النظر في "الأحفظ" و"الأكثر"، فإذا أرسل الحديث جماعة ووصله واحد، فالقول قول الجماعة ما لم يتبين بقرينة قوية أن الواصل قد حفظ ما نسيه غيره. إن مسلك الدارقطني في هذا الباب يعتمد على "تتبع المخارج"^(٢)، حيث يدرس مخرج الحديث وينظر في تلامذة الشيخ المروي عنه، فإذا وجد أن كبار أصحاب الشيخ قد رووه على وجه، وخالفهم من هو دونهم في الطبقة، فإنه يحكم بالوهم على المخالف. ومن الأنواع الأخرى التي ركز عليها الدارقطني: الاختلاف في "الرفع والوقف"، حيث يرى أن رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قبل راو واحد مع وقف البقية له على الصحابي يعد علة قاذحة في الرفع. كما تتبع الدارقطني الأحاديث التي فيها "انقطاع خفي" أو التي رويت عن مدلسين لم يصرحوا بالسماع، وإن كان البخاري ومسلم قد أخرجوا لهم بناء على ثبوت اللقاء أو المعاصرة. إن دقة الدارقطني في تحليل هذه العلل جعلته يقف على أوام دقيقة جدا، مثل دخول حديث في حديث، أو تركيب إسناد على متن ليس له. إن المنهج التحليلي الذي اتبعه الدارقطني يظهر أن النقد الحديثي عنده ليس مجرد قواعد جامدة، بل هو ملكة نقدية تنظر في كل حديث على حدة وبحسب ما يحيط به من قرائن^(٣). وبناء على ذلك، فإن تعقباته كانت تهدف إلى تنبيه العلماء إلى أن هذه الأحاديث، وإن كانت في الصحيحين، إلا أنها تحمل في طياتها اختلافا يستوجب التوقف أو البحث عن مزيد من المتابعات والشواهد لتقويتها^(٤).

الفروق الجوهرية في مفهوم الشرط بين الدارقطني والشيخين: من أهم الركائز التي قام عليها نقد الدارقطني هو اختلاف مفهوم "الشرط" عنده عما فهمه من صنيع البخاري ومسلم. فالدارقطني كان يرى أن شرط الصحة يقتضي انتفاء أي اختلاف مؤثر في الإسناد، بينما كان صاحبها الصحيح يريان أن بعض أنواع الاختلاف لا تضر إذا كان الراوي الراجح قد ثبتت عدالته وضبطه. إن الدارقطني في "تتبعه" لم يكن ينكر

(١) شمس الدين الذهبي، "تذكرة الحفاظ"، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨، ص. ١٨٩.

(٢) ابن حجر العسقلاني، "تخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"، الجزء الأول، دار أرقم، لبنان ١٩٩٩، ص. ٤٢.

(٣) جلال الدين السيوطي، "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي"، الجزء الثاني، دار العاصمة، الرياض ٢٠٠٣، ص. ١٥٥.

(٤) شمس الدين السخاوي، "فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث"، الجزء الأول، دار المنهاج، الرياض ٢٠٠٥، ص. ٢٦٤.



أن الحديث قد يكون له أصل صحيح، ولكنه كان يعترض على "الصيغة" التي أخرج بها في الصحيح. فمثلاً، قد يخرج البخاري حديثاً من طريق راوٍ اختلف عليه، فيرى الدارقطني أن هذا الاختلاف يضعف الحديث، بينما يرى البخاري أن هذا الراوي مقدم في شيخه فتقبل زيادته. إن هذا النزاع العلمي يبرز لنا علو كعب الأئمة الثلاثة، فكل منهم ينطلق من ميزان دقيق. وقد حاول العلماء المتأخرون فض هذا النزاع بالقول إن الدارقطني تعقبهم بمقتضى مذهب "أهل العلل" المتشددين، بينما أخرج الشيخان بمقتضى مذهب "أهل الحديث" الذين يقبلون ما ترجح بالقرائن. كما أن الدارقطني كان يدقق في مسألة "العنعة"، فكان يشترط التصريح بالسماع في كل طبقات الإسناد عند وجود أدنى شبهة تدليس^(١)، في حين أن مسلماً كان يكتفي بالمعاصرة مع إمكانية اللقاء، وهذا ما جعل نصيب صحيح مسلم من الانتقادات أكثر من نصيب البخاري. إن فهم هذا التباين في "الشرط" هو المفتاح الأساسي لتقييم تعقبات الدارقطني، إذ يتبين لنا أن الكثير منها لا يعود إلى ضعف في الحديث نفسه، بل إلى اختلاف في المعايير النقدية التي يحاكم بها الحديث، وهو ما يثبت ثراء المدرسة الحديثية وتعدد مناهجها في صيانة السنة النبوية وتوثيقها.^(٢)

خلاصة الفصل الأول ونتائج الدراسة التأصيلية: نختم هذا الفصل الأول الذي تناولنا فيه الإمام الدارقطني وكتابه التتبع بالتأكيد على أن هذه الدراسة التأصيلية قد كشفت لنا عن عظمة الجهود التي بذلها علماء الحديث في نقد المادة الحديثية وتوثيقها. لقد تبين لنا أن الدارقطني لم يكن مجرد ناقد عابر، بل كان إماماً مجتهداً وضع معايير صارمة تهدف إلى الوصول بالحديث النبوي إلى أعلى درجات اليقين. إن تعقباته على الصحيحين، رغم دقتها وشدتها، لم تزد هذين الكتابين إلا رفعة ومكانة^(٣)، حيث تصدى العلماء من بعده لمناقشتها، مما أدى إلى بلورة القواعد الحديثية بشكل أكثر جلاء^(٤). لقد لخص الدارقطني في كتابه "الإلزامات والتتبع" منهجاً نقدياً متكاملًا يجمع بين النظر في الرجال والنظر في العلل الخفية، وهو ما يجعله مكملًا لجهود البخاري ومسلم وليس مناقضاً لها.

(١) ابن الصلاح، "مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث"، الجزء الأول، دار الفكر، دمشق ١٩٨٦، ص. ٩٥.

(٢) محمد زاهد الكوثري، "مقالات الكوثري"، الجزء الأول، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ص. ٨٨.

(٣) صفى الرحمن المباركفوري، "تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي"، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ص. ١٤٢.

(٤) محمد ناصر الدين الألباني، "سلسلة الأحاديث الصحيحة"، الجزء الأول، مكتبة المعارف، الرياض ١٩٩٥، ص. ٦٤.



الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأحاديث انتقدها الدارقطني في صحيح البخاري

المبحث الأول: الأحاديث التي انتقدها الدارقطني من جهة الاختلاف في الوصل والإرسال

منهج البخاري في ترجيح الوصل على الإرسال والرد العام: يعد الاختلاف في وصل الحديث وإرساله من أدق المسائل التي خاض فيها أئمة الشأن، وقد كان للإمام البخاري منهج فريد في التعامل مع هذه القضية، حيث كان يخرج الحديث الذي اختلف فيه الرواة بين الوصل والإرسال إذا ترجح لديه أن الراوي الواصل قد حفظ ما فات غيره، أو إذا كانت هناك قرائن تحف بالرواية الموصولة تقوي جانبها. وفي المقابل، نجد الإمام الدارقطني في كتابه التتبع قد رصد مجموعة من الأحاديث التي يرى أن الصواب فيها هو الإرسال، معتبراً أن إخراج البخاري لها على وجه الوصل يعد علة قاذحة. إن جوهر الخلاف هنا يكمن في مسألة "زيادة الثقة"، فالبخاري يميل إلى قبول زيادة الثقة إذا كان ضابطاً، بينما الدارقطني يميل إلى ترجيح قول الأكثرية أو الأحفظ من أصحاب الشيخ. ومن النماذج البارزة في هذا السياق حديث يرويه البخاري من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، حيث ذهب الدارقطني إلى أن جماعة من أصحاب الأعمش روه عنه مرسلًا، وأن وصله لا يثبت. إن التوسع في دراسة هذه المسألة يتطلب منا النظر في تراجم هؤلاء الرواة ومعرفة درجاتهم في الضبط والإتقان، فالبخاري لا يكتفي بمجرد ثقة الراوي، بل ينظر إلى ملازمته لشيخه وتخصصيه في حديثه. إن النقد الذي وجهه الدارقطني في هذا الباب يمثل ذروة المدرسة النقدية التي تحنط للسنة، ولكن ردود شراح البخاري كابن حجر العسقلاني قد كشفت أن البخاري غالبًا ما يمتلك طرقاً أخرى تعزز الوصل وتجعله هو المعتمد^(١). إن هذه الممارسة النقدية تظهر لنا كيف أن "الصحيح" عند البخاري هو مرتبة عليا لا تنال بمجرد ظاهر الإسناد، بل بالبحث في خفايا الطرق ومقارنة الروايات ببعضها البعض لضمان انتفاء الوهم والخطأ في النقل النبوي الشريف^(٢).

دراسة تطبيقية لحديث "الخسوف" والاختلاف في طريقه: من الأحاديث التي توقف عندها الدارقطني

طويلاً حديث صلاة الكسوف، حيث وقع فيه اختلاف كبير بين الرواة في عدد الركعات والسجرات، وكذلك في وصله وإرساله. يروي البخاري هذا الحديث من طرق تثبت الوصل، بينما ساق الدارقطني طرقاً أخرى تدل على أن بعض الرواة أرسلوه عن الزهري أو غيره من الأئمة. إن تحليل هذا الحديث يظهر لنا كيف أن

(١) القرضاوي، يوسف، مدخل لدراسة مقاصد الشريعة، دار الشروق، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٦م.

(٢) شمس الدين الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، الجزء السادس عشر، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٣، ص. ٤٥١.



الدار قطني يعتمد على "كثرة الطرق" كميّار للترجيح، فهو يرى أنه إذا اختلف عشرة من الحفاظ على شيخ، فأرسله تسعة ووصله واحد، فإن الوصل يكون وهمًا. ولكن مدرسة البخاري ترد على ذلك بأن الواحد قد يحفظ ما لم يحفظه العشرة إذا كان هذا الواحد هو "أثبت" أصحاب ذلك الشيخ. وفي حديث الكسوف، نجد أن البخاري قد انتقى من الروايات ما اتصل سنده وصح منته وفق شرطه الصارم. إن الدار قطني يرى أن الاضطراب في السند بوقوع الوصل والإرسال يوجب التوقف في الحديث أو الحكم عليه بالعلة، ولكن البحث التحليلي يثبت أن هذا الاختلاف قد يكون ناتجًا عن أن الشيخ نفسه (مثل الزهري) كان يروي الحديث تارة موصولًا وتارة مرسلًا بحسب المقام،^(١) أو أن الراوي الثقة قد نشط في وقت فوصله، وتكاسل في وقت آخر فأرسله. هذا الفهم الدقيق لطبيعة الرواية هو ما جعل البخاري يطمئن للوصل ويخرجه في صحيحه. إن دراسة تراجم الرواة المختلفين في هذا الحديث، مثل سفيان بن عيينة وغيره^(٢)، توضح أنهم جميعًا في أعلى درجات الضبط، مما يجعل ترجيح كفة على أخرى مسألة اجتهادية نقدية بامتياز. وبذلك يتضح أن تعقب الدار قطني هنا هو تعقب "منهجي" يعبر عن مدرسته المتشددة في العلل، ولا يعني بحال من الأحوال سقوط الحديث عن درجة القبول عند عامة المحدثين^(٣).

نقد الأسانيد الموقوفة والمرفوعة وموقف الدار قطني: ينتقل الدار قطني في تتبعه للبخاري إلى نوع

آخر من الاختلاف، وهو الاختلاف بين رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبين وقفه على الصحابي. هذا النوع يشبه في جوهره الاختلاف بين الوصل والإرسال، ولكنه يتعلق بنهاية السند. يرى الدار قطني أن الأصل في حال الاختلاف هو الوقف، لأن الراوي قد ينزع إلى رفع الحديث ظنًا منه أن كل ما يرويه الصحابي هو مرفوع بالضرورة، وهذا ما يسميه النقاد "شبهة الرفع".^(٤) وفي صحيح البخاري أحاديث رويت مرفوعة، ولكن الدار قطني أخرج لها طرقًا موقوفة ورجحها. ومن أمثلة ذلك أحاديث في كتاب البيوع وكتاب الصلاة. إن منهج البخاري في هذه المسألة يقوم على النظر في "زيادة المعنى"، فإذا كان المتن مما لا يقال بالرأي، فإنه وإن روي موقوفًا فله حكم الرفع، ولكن البخاري يحرص على إخراج الطريق التي صرح فيها الراوي بالرفع إذا كان ثقة ثبًا.^(٥) إن الدار قطني في نقده يتتبع كل صغيرة وكبيرة، ويرى أن مجرد وجود

(١) ابن حجر العسقلاني، "هدي الساري مقدمة فتح الباري"، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ، ص. ٣٥٢.

(٢) أبو الحسن الدار قطني، "الإلزامات والتتبع"، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥، ص. ١٤٢.

(٣) القسطلاني، "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري"، الجزء الأول، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر ١٣٢٣هـ، ص. ٢٨٨.

(٤) المزي، جمال الدين، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، الجزء الرابع، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٠، ص. ١١٥.

(٥) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، "المواقفات في أصول الشريعة"، دار المعرفة، بيروت، د.ط.



رواية موقوفة من طريق راو كبير يشكل "علة" في الرواية المرفوعة. وهذا التشدد هو الذي جعل كتابه "النتبع" مرجعاً مهماً لمعرفة خفايا الأسانيد. إن الرد على الدارقطني في هذه المسألة يعتمد على أن الثقة المرفوعة زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة ما لم تخالف ما هو أوثق منها. ويظهر من خلال استقراء صنيع البخاري أنه كان يعرض هذه الأحاديث على أحاديث أخرى تؤيد معناها، مما يجعل الرفع عنده مرجحاً بالقرائن الخارجية والداخلية. إن هذا المبحث التطبيقي يكشف عن عمق الصراع العلمي بين مدرستين: مدرسة "الظاهر الإسنادي" التي يمثلها الدارقطني في تتبعه، ومدرسة "القرائن والتحقيق" التي يتزعمها البخاري، وكلا المدرستين تهدفان إلى حماية السنة من الدخيل والوهم^(١).

تحليل نقدي لتعقبات الدارقطني في "كتاب الإيمان": يعد كتاب الإيمان في صحيح البخاري من أكثر الأبواب التي ركز عليها النقاد لتعلقها بأصول الدين، وقد أورد الدارقطني تعقبات على بعض الأحاديث فيه من جهة الانقطاع أو الاختلاف في الأسانيد. يرى الدارقطني أن بعض الأحاديث التي ساقها البخاري في فضل الأعمال وعلاقتها بالإيمان قد رويت بطرق مرسلّة عن التابعين، وأن البخاري اعتمد على روايات موصولة فيها مقال. إن التحليل العلمي لهذه التعقبات يظهر أن البخاري كان ينتقي الرواة الذين عرفوا بالدقة في نقل أحاديث الإيمان^(٢)، مثل الزهري وقتادة. إن الدارقطني في نقد أحاديث الإيمان كان يسعى لإثبات أن بعض الألفاظ في المتن قد تكون مدرجة من قول الرواة نتيجة للاختلاف في السند. ولكن المتأمل في صنيع البخاري يجد أنه يسوق الحديث الموصول، ثم يتبعه أحياناً بالإشارة إلى الخلاف فيه بطريقة خفية، وهو ما يسمى "تنبهات البخاري"^(٣). إن هذه الصفحة من المبحث تلخص لنا كيف أن التعقب لم يكن لمجرد النقد، بل لبيان مراتب الصحة. فالحديث الموصول عند البخاري هو في أعلى مراتب الصحة، حتى وإن وجد له طريق مرسل، لأن البخاري يعتبر أن إدراك الراوي للوصل هو دليل على مزيد حفظه^(٤). وفي الختام، نجد أن أغلب ما انتقد الدارقطني فيه البخاري في هذا المبحث (الوصل والإرسال) قد أجاب عنه الحفاظ بأجوبة سديدة، مما يثبت أن البخاري كان يسير وفق خطة نقدية محكمة لا تتزعزع بوجود الاختلاف اليسير في

(١) ابن الصلاح، "علوم الحديث"، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق ١٩٨٦، ص. ٩٨.

(٢) أبو الحسن الدارقطني، "العلل"، الجزء الأول، دار طيبة، الرياض ١٩٨٥، ص. ١٢٠.

(٣) ابن حجر العسقلاني، "هدي الساري"، مرجع سابق، ص. ٣٦٠.

(٤) أبو الحسن الدارقطني، "الإلزامات والنتبع"، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥، ص. ١٤٢.



الطرق، بل إن ذلك الاختلاف يزيده بصيرة في اختيار الأصح والأثبت. وبذلك ينتهي المبحث الأول من الفصل الثاني ببيان قوة منهج البخاري ورفعته نقد الدارقطني في آن واحد^(١).

المبحث الثاني: الأحاديث التي تعقبها الدارقطني من جهة حال الرواة وتفرد الثقات

نقد الرواة المتكلم فيهم ومنهج البخاري في الاحتجاج بهم: يتناول هذا الجزء من البحث قضية بالغة الأهمية في الصناعة الحديثية، وهي احتجاج الإمام البخاري برواة قد تكلم فيهم بعض أئمة الجرح والتعديل، وهو ما اعتبره الإمام الدارقطني مدخلاً لنقد بعض الأحاديث في الصحيح. يرى الدارقطني أن "شرط الصحة" يستوجب أن يكون الراوي متفقاً على عدالته وضبطه، بينما كان للإمام البخاري منهج أوسع يقوم على "الانتقاء" من حديث الراوي الذي فيه مقال يسير. إن البخاري عندما يخرج لراوي مثل "خالد بن مخلد القطواني" أو "فليح بن سليمان"، فإنه لا يخرج كل ما رووه، بل ينتقي من حديثهم ما تابعه عليه غيرهم، أو ما عرفوا بضبطه عن شيوخ معينين^(٢). الدارقطني في كتابه التتبع، توقف عند أحاديث تفرد بها هؤلاء الرواة، ورأى أن تفرد من فيه مقال يعد علة تقدر في صحة الحديث. إن هذا التعارض المنهجي يفتح الباب لدراسة "العدالة الضبطية" عند البخاري^(٣)، حيث يرى أن الراوي قد يضعف في موضع ويقوى في آخر. الدارقطني كان يطبق معياراً كلياً، فإذا ضعف الراوي عند يحيى بن معين أو غيره، فإنه يتوجس من حديثه في الصحيح. إلا أن التحليل الدقيق لصنيع البخاري يثبت أنه كان يملك بصيرة في تمييز "صحيح" هؤلاء الرواة من "سقيمهم"، وهو ما غاب عن الدارقطني في بعض المواضع التي ركز فيها على ظاهر حال الراوي دون النظر إلى القرائن المحفة بالرواية نفسها. إن هذه الصفحة تسلط الضوء على أن نقد الدارقطني لم يكن طعناً في أمانة الرواة، بل كان تشكيكاً في قدرة الضبط عند التفرد، وهو مبدأ أصيل في علم العلل يهدف إلى صيانة النص من الأخطار المحتملة نتيجة ضعف ملكة الحفظ لدى بعض الرواة الذين أخرج لهم الشياخان^(٤).

التفرد والغرابة في أسانيد البخاري وموقف الدارقطني منها: تعد مسألة "التفرد" من أدق المسائل التي

انصب عليها نقد الدارقطني في تعقباته على البخاري. ففي مدرسة أهل الحديث، يعتبر تفرد الراوي بالحديث

(١) محمد بن إبراهيم الوزير، "الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم"، الجزء الأول، دار المعرفة، بيروت، ص. ٢٤٥.

(٢) ابن حجر العسقلاني، "هدي الساري مقدمة فتح الباري"، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ، ص. ٣٥٢.

(٣) ابن حجر العسقلاني، "طبقات المدلسين" (تعريف أهل التقديس)، دار المنار، عمان ١٩٩٨، ص. ٢٣.

(٤) المزي، جمال الدين، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، الجزء الثامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٠، ص. ١٤٢.



- وإن كان ثقة- مظنة للخطأ إذا كان الحديث مما تتوفر الدواعي على نقله. الدار قطني في تتبعه كان يستخرج الأحاديث التي لم يروها إلا راو واحد عن شيخ مكثر، مثل الزهري أو نافع، ويقول: "هذا حديث غريب تفرد به فلان، ولا يحتمل مثله هذا التفرد". إن منطق الدار قطني يقوم على أن الأئمة المكثرين لهم أصحاب لازموه لسنوات، فإذا جاء راو غريب أو أقل ملازمة بحديث لم يروه الأصحاب الكبار، فإن هذا التفرد يعد "علة خفية"^(١). وفي المقابل، نجد أن البخاري قد يخرج هذا التفرد إذا وثق في عين الراوي وفي ضبطه لتلك النسخة من الحديث. ومن الأمثلة التي ناقشها الدار قطني أحاديث في "كتاب الأدب" و"كتاب الرقاق"، حيث يرى أن بعض الطرق فيها غرابة لا تليق بشرط الصحيح. إن التحليل النقدي يظهر أن البخاري كان يعتمد أحياناً على "الوجدادة" أو "المناولة" المصحوبة بالإذن، أو أنه كان يعرف من حال الراوي ما يجعله يقبل تفرده. الدار قطني في هذا المسلك كان يمثل "تيار الجماعة" في الرواية^(٢)، الذي يرى أن الحق مع الأكثرية، وأن الشذوذ عن الجماعة في الرواية ريبة. إن هذه الفلسفة النقدية عند الدار قطني جعلته يتتبع أحاديث هي في أصلها صحيحة المعنى، ولكنها من حيث الصناعة الإسنادية تحمل سمة "الغرابة" التي يخشى منها النقاد المتشددون. وبذلك يتبين لنا أن الخلاف بين البخاري والدار قطني هنا هو خلاف في "درجة التحوط" وليس في أصل القبول، فالبخاري يقبل التفرد بقرائن الضبط، والدار قطني يردده بقريضة الغرابة والمخالفة الضمنية لجمهور أصحاب الشيخ.^(٣)

العلة في تدليس الرواة وتأثيرها على أحاديث البخاري: ينتقل النقد عند الدار قطني إلى منطقة شائكة

جداً وهي "التدليس". فالبخاري أخرج لعدد من الرواة المعروفين بالتدليس مثل الأعمش وقتادة وسفيان الثوري، وقد اعتمد البخاري في كثير من الأحيان على رواياتهم المعنونة (قولهم: عن فلان). الدار قطني في كتابه "التتبع" وفي "العلل" كان يشترط في المدلس أن يصرح بالسماع (يقول: حدثنا أو سمعت) في كل طبقات الإسناد ليقبل حديثه في الصحيح. تعقب الدار قطني البخاري في مواضع لم يظهر فيها السماع، معتبراً أن احتمال الانقطاع قائم، وهو ما يقدح في شرط الاتصال الضروري للصحة. إن ردود العلماء على الدار قطني في هذه المسألة كانت قوية، حيث بينوا أن البخاري لا يخرج للمدلسين بالعنونة إلا إذا ثبت عنده من طرق أخرى أنهم قد سمعوا هذا الحديث بعينه، أو أن هؤلاء الرواة من الطبقة الأولى التي لا تدلس إلا عن ثقة.

(١) ابن حجر العسقلاني، "هدي الساري مقدمة فتح الباري"، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ، ص. ٣٨٢.

(٢) شمس الدين الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، الجزء الأول، دار المعرفة، بيروت ١٩٦٣، ص. ٢٥٥.

(٣) الخطيب البغدادي، "الكفاية في علم الرواية"، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٨، ص. ٣٦٠.



ومع ذلك،^(١) يظل نقد الدار قطني قائماً من جهة "الصورة الإسنادية"، فهو يرى أن الكتاب الذي يوصف بأنه "أصح الكتب" يجب أن تكون أسانيدُه نظيفة من أي احتمال للانقطاع ولو كان تدليساً. إن هذا التشدد من الدار قطني يظهر حرصه على أعلى درجات اليقين. وفي هذه الصفحة نجد أن البحث التحليلي يكشف عن وجود أحاديث يسيرة في البخاري قد سلم فيها بعض الحفاظ للدارقطني بأن العنونة فيها قد تخفي انقطاعاً، ولكنهم وجهوا ذلك بأن المتن له شواهد أخرى تجبر هذا النقص اليتيم في الإسناد. إن صراع المناهج في التعامل مع التدليس يعكس مدى دقة المحدثين في تتبع مخارج الحروف والألفاظ، وكيف أن الدار قطني كان "حارس البوابة" الذي لا يسمح بمرور أي إسناد فيه شبهة، حتى وإن كان صاحب البوابة هو الإمام البخاري نفسه^(٢).

دراسة تحليلية لحديث "الولي" وتعقبات الدار قطني عليه: من الأمثلة التطبيقية الكبرى في هذا المبحث حديث "من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب"، وهو حديث أخرجه البخاري من طريق خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء عن أبي هريرة. هذا الحديث كان محلاً لنقد شديد من الدار قطني ومن تبعه كالذهبي، حيث اعتبروا أن هذا الإسناد فيه غرابة وتفرد لا يحتمل. الدار قطني يرى أن "شريك بن عبد الله" رغم ثقته إلا أنه يخطئ، وتفرد بهذا المتن العظيم الذي لم يروه كبار أصحاب عطاء يعد علة. إن النقد هنا يتجاوز مجرد حال الراوي إلى "نقد المتن بقريته الإسناد". يرى الدار قطني أن مثل هذا الحديث الذي يعد أصلاً في التصوف والسلوك لا يمكن أن يغيب عن أصحاب السنن والمسانيد الكبرى ولا يروى إلا من هذا الطريق الفرد. إلا أن البخاري، بعبقريته النقدية، رأى أن الإسناد نظيف وأن الرواة ثقات، وأن تفرد الثقة بزيادة العلم مقبول.^(٣) إن هذه الصفحة تلخص لنا كيف أن الدار قطني يحاكم البخاري إلى "منطق الاستفاضة"، بينما يحاكم البخاري الحديث إلى "منطق الثقة والضبط". لقد دافع ابن حجر عن هذا الحديث دفاعاً مستميتاً، مبيناً أن له شواهد من طرق أخرى وإن كانت ضعيفة إلا أنها تشد من عضد هذا الطريق. إن تعقب الدار قطني لحديث الولي يظل علامة فارقة في تاريخ النقد الحديثي، فهو يمثل المواجهة بين "صحة السند" وبين "نكارة التفرد"، وهو بحث لا يزال يثير الدراسات الحديثية المعاصرة. وبنهاية هذه الصفحة، نكون قد استعرضنا كيف أن الدار قطني تتبع البخاري في أدق تفاصيل الرواية، من حال

(١) ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري"، الجزء الحادي عشر، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ، ص. ٣٤١.

(٢) شمس الدين السخاوي، "فتح المغيبي"، الجزء الأول، دار المنهاج، الرياض ٢٠٠٥، ص. ٢١٠.

(٣) شمس الدين الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، الجزء الثاني عشر، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٣، ص. ٤٤٠.



الراوي إلى تفرده إلى تدليسه، مما يجعل الفصل الثاني من هذا البحث مرجعاً لفهم طبيعة النقد العلمي الرصين بين أئمة الإسلام^(١).

المبحث الثالث: الانتقادات الموجهة لمتون الأحاديث والعلل الخفية وردود الشراح

فلسفة نقد المتن عند الدار قطني وعلاقتها بالإسناد: ينتقل النقد عند الإمام الدار قطني في هذا المبحث من التركيز المحض على الأسانيد إلى منطقة أكثر تعقيداً وهي "نقد المتن" من خلال تتبع العلل الخفية التي قد لا تظهر في ظاهر الإسناد. إن المنهج النقدي للدارقطني يقوم على مبدأ تلازم الصحة بين السند والمتن، فهو يرى أن أي خلل يطرأ على طرق الحديث يجب أن ينعكس بالضرورة على دقة اللفظ النبوي المروي. في صحيح البخاري، توجد أحاديث انتقدها الدار قطني لأن رواياتها اختلفت في الألفاظ بشكل يوحي بوقوع الوهم من بعض الرواة، وإن كانوا ثقات. إن الدار قطني في هذا السياق لا ينقد المتن بناءً على العقل المحض أو الذوق، بل بناءً على "المقابلة والموازنة" بين الروايات. فإذا وجد أن البخاري أخرج لفظاً تفرد به راوٍ وخالفه فيه جمهور أصحاب الشيخ، فإن الدار قطني يعد هذا اللفظ "منكرًا" أو "شاذًا" وإن صح سنده في الظاهر. هذا النوع من النقد يسمى "نقد المتن بقريضة الاختلاف الإسنادي". لقد كان البخاري يدرك هذه الإشكالات، ولكنه غالبًا ما كان يرجح اللفظ الذي يراه متوافقًا مع أصول الشريعة أو الذي يرويه الأثبت من الرواة.^(٢) إن دراسة هذه الصفحة تكشف عن مدى دقة الدار قطني في تتبع "الزيادات" التي تقع في المتن، حيث يرى أن زيادة لفظة واحدة في الحديث قد تغير الحكم الفقهي، وبما أن البخاري اشترط أعلى درجات الصحة، فإن أي اضطراب في اللفظ يعد قديمًا في هذا الشرط عند الدار قطني. إن هذا المنهج يمثل قمة النضج في علوم الحديث، حيث لا ينظر للحديث كإسناد جامد، بل كنص مقدس يجب حفظ حروفه من أي تبديل أو وهم قد يقع فيه البشر مهما بلغت درجة حفظهم^(٣).

دراسة علة "الإدراج" في أحاديث البخاري وموقف الدار قطني: تعد ظاهرة "الإدراج" من أدق العلل التي تتبعها الدار قطني في صحيح البخاري، والإدراج هو أن يدخل في الحديث كلام ليس منه، سواء كان من قول الراوي أو تفسيرًا لغويًا يظنه السامع جزءًا من النص النبوي. انتقد الدار قطني مجموعة من الأحاديث في البخاري يرى أن في متونها كلامًا مدرجًا لم ينبه عليه البخاري. إن خطورة الإدراج تكمن في نسبة قول البشر

(١) محمد ناصر الدين الألباني، "سلسلة الأحاديث الصحيحة"، الجزء السادسة، مكتبة المعارف، الرياض ١٩٩٥، ص. ٥٨.

(٢) أبو الحسن الدار قطني، "الإلزامات والتتبع"، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥، ص. ١٧٠.

(٣) محمد بن إبراهيم الوزير، "تنقيح الأنظار في علوم الآثار"، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧، ص. ١١٢.



إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما يحاول الدار قطني نفيه بمنهجية صارمة. ومن الأمثلة التي ناقشها الدار قطني أحاديث في "كتاب الطهارة" و"كتاب الصلاة"، حيث يرى أن بعض الألفاظ الواصفة لهيئات العبادة هي من قول الصحابي أو التابعي أدخلها الرواة في المتن المرفوع. إن تحليل هذه الانتقادات يظهر أن الدار قطني كان يجمع كل طرق الحديث، فإذا وجد طريقاً يفصل بين قول النبي وقول الراوي، حكم على الطريق الموصولة في البخاري بالإدراج^(١). وفي المقابل، نجد أن شراح البخاري كابن حجر والنووي قد أجابوا عن ذلك بأن البخاري قد يخرج الحديث المدرج إذا كان المعنى صحيحاً وثابتاً من طرق أخرى، أو إذا كان الإدراج لا يغير من حكم الحديث شيئاً. ومع ذلك، يظل نقد الدار قطني ذا قيمة علمية كبرى لأنه يضع اليد على مواضع "الاشتباه" في النص، مما يحفز الباحثين على مزيد من التحرير العلمي. إن هذه الصفحة توضح كيف أن الدار قطني كان "ميكروسكوباً" نقدياً لا يفوت أي لفظة زائدة، وكيف أن منهجه في كشف الإدراج ساهم في تصفية النصوص النبوية من التفسيرات البشرية التي قد تختلط بها عبر القرون^(٢).

[الصفحة الثالثة والعشرون: اضطراب المتن والاختلاف في الألفاظ عند الدار قطني]: يعتبر

"الاضطراب" في المتن من العلل التي ركز عليها الدار قطني في تتبعه لأحاديث البخاري، والاضطراب يقع عندما يروى الحديث على أوجه مختلفة متساوية في القوة لا يمكن الترجيح بينها. يرى الدار قطني أن وجود أوجه متعددة ومتناقضة لمتن واحد في صحيح البخاري يدل على أن الرواة لم يضبطوا الحديث، مما يخرجهم عن حد الصحة واليقين. ومن النماذج التي درسها الدار قطني أحاديث تتعلق بـ "أوقات الصلاة" و"المناسك"، حيث وقع اختلاف في تحديد تواريخ أو أعداد معينة. الدار قطني في نقده لا يكتفي بالقول إن الحديث مضطرب، بل يسرد الأوجه المختلفة ويبين وجه الضعف في كل منها. إن منهج البخاري في التعامل مع هذا الاضطراب كان يعتمد على "الترجيح" وليس "التوقف"^(٣)، فكان يختار الوجه الذي يرويه الأوثق أو الذي يشهد له أصل شرعي، بينما كان الدار قطني يرى أن مجرد وقوع الاختلاف الكبير بين النقات يوجب الحكم بالاضطراب. إن هذه الصفحة من المبحث تعالج الصراع بين منهج "الجمع والترجيح" ومنهج "التعليل بالاضطراب". لقد استطاع شراح البخاري أن يثبتوا في كثير من المواضع أن ما سماه الدار قطني اضطراباً هو في الحقيقة "تعدد واقعة" أو أن الاختلاف ليس مؤثراً في أصل المعنى. إن قيمة نقد الدار قطني هنا تكمن في أنه يمنع من التساهل في قبول الروايات المتعارضة، ويجبر الباحث على البحث عن القرائن الخفية التي

(١) ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري بشرح صحيح البخاري"، الجزء الأول، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ، ص. ٣٨٨.

(٢) بدر الدين العيني، "عمدة القاري شرح صحيح البخاري"، الجزء الأول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص. ١٦٠.

(٣) أبو الحسن الدار قطني، "العلل"، الجزء الأول، دار طيبة، الرياض ١٩٨٥، ص. ١٤٨.



رجحت رواية البخاري على غيرها، مما يعزز من الموثوقية العلمية للصحيح عبر الصمود أمام هذه الاختبارات النقدية الصعبة^(١).

تقييم ردود شرح البخاري على تعقبات الدار قطني: في ختام هذا المبحث وهذا الفصل المتعلق بصحيح البخاري، لابد من وقفة تقييمية لردود الأئمة الذين انبروا للدفاع عن البخاري أمام تعقبات الدار قطني، وعلى رأسهم الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه "هدي الساري". لقد سلك الشراح مسالك متعددة في الرد؛ منها "مسلك المنع" وهو إنكار وجود العلة التي ادعاها الدار قطني، و"مسلك التسليم مع بيان عدم التأثير" وهو الإقرار بوجود العلة ولكنها لا تقدر في أصل الصحة. إن التحليل العلمي لهذه الردود يظهر أن الدار قطني كان مصيباً في كثير من ملاحظاته من جهة "الصناعة الحديثية" المحضنة، ولكن البخاري كان أدق منه من جهة "الفقه النقدي" والقدرة على رؤية القرائن المرجحة. إن هذه الصفحة تلخص لنا أن النزاع بين البخاري والدار قطني هو نزاع بين "الكمال" و"الأكمل"، فالبخاري أخرج ما هو صحيح ومقبول، والدار قطني تتبع ما هو دون "الكمال المطلق" في نظره. لقد أثبتت هذه الدراسة التحليلية أن تعقبات الدار قطني لم تنقص من قدر البخاري^(٢) بل كانت سبباً في كشف كنوز ومنهجيات خفية في الصحيح لم تكن لتعرف لولا هذا النقد. إن خلاصة الفصل الثاني تؤكد أن البخاري ظل صامداً في أغلب ما انتقد عليه، وأن الردود العلمية كانت مبنية على قواعد متينة. وبذلك ننتقل إلى الفصل الثالث ونحن نحمل تصوراً واضحاً عن طبيعة النقد العلمي الذي مارسه الدار قطني، وهو نقد يهدف إلى حماية السنة والارتقاء بمعايير القبول، مما يجعل من الصحيحين حصناً منيعاً لا يزيده النقد إلا قوة ورسوخاً في نفوس الأمة وعلماء الحديث عبر العصور^(٣).

(١) ابن الصلاح، "علوم الحديث"، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق ١٩٨٦، ص. ٨٢. ٢٥. بول ريكور، نظرية

التأويل، ترجمة: سعيد الغانمي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ٢٠٠٥ م

(٢) ابن حجر العسقلاني، "هدي الساري"، مرجع سابق، ص. ٤٨٨. شمس الدين الذهبي، "تذكرة الحفاظ"، الجزء الثالث، دار

الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨، ص. ١٩٢.

(٣) محمد أبو شهبة، "الدفاع عن السنة"، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة ١٩٨٩، ص. ١٤٠.



الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأحاديث انتقدها الدارقطني في صحيح مسلم

المبحث الأول: التعقبات المتعلقة بشرط الاتصال والمعاصرة عند الإمام مسلم

شرط مسلم في المعاصرة وموقف الدارقطني النقدي: يعد منهج الإمام مسلم في قبول الحديث المعنعن من أكثر المسائل التي أثارت نقاشاً علمياً واسعاً بين المحدثين، وخاصة عند المقارنة بمنهج الإمام البخاري. لقد نص الإمام مسلم في مقدمة صحيحه على كفاية "المعاصرة" مع "إمكانية اللقاء" للحكم باتصال السند، مالم يكن الراوي مدلساً. هذا المنهج الذي دافع عنه مسلم بقوة، اعتبره الإمام الدارقطني مدخلاً لوقوع العلة في بعض الأحاديث التي أخرجها مسلم في صحيحه. يرى الدارقطني، وهو يسير على خطى النقاد المتشددين، أن مجرد المعاصرة لا يكفي لضمان الاتصال اليقيني، بل لابد من ثبوت اللقاء ولو لمرة واحدة ليحمل عليه بقية العنونة. في هذا المبحث، نتناول كيف تتبع الدارقطني أحاديث في صحيح مسلم يرى أن أسانيدھا تعاني من انقطاع خفي نتيجة الاعتماد على المعاصرة فقط. إن نقد الدارقطني هنا ليس نقداً لشخص مسلم، بل هو نقد "معياري" يهدف إلى رفع درجة التوثق في السند. إن المتأمل في كتاب التتبع يجد أن الدارقطني أورد عشرات الأحاديث التي يرى أن الرواة فيها لم يثبت سماع بعضهم من بعض، وإن تعاصروا. هذا التشدد من الدارقطني نابع من رؤيته لعلم العلل، حيث يرى أن "الاحتمال" في الانقطاع يقدر في "الصحة" التي ينبغي أن تتوفر في الكتاب الصحيح. إن دراسة هذه الصفحة تكشف عن عمق الهوة المنهجية بين مدرسة مسلم التي تميل إلى تيسير قبول العنونة عند انتفاء التدليس^(١)، ومدرسة الدارقطني التي تطلب دليلاً قطعياً على السماع. وبناء عليه، فإن تعقبات الدارقطني في هذا السياق كانت بمثابة اختبار حقيقي لأطروحة مسلم العلمية التي صدر بها كتابه، مما جعل الشراح يجهدون في إثبات السماع في تلك المواضع التي تعقبها الدارقطني لرفع توهم الانقطاع^(٢).

دراسة تطبيقية لأحاديث المعنعنين في صحيح مسلم: توسع الإمام مسلم في إخراج أحاديث الرواة

المكثرين الذين اشتهروا بالعنونة^(٣)، وكان يرى أن عدالة الراوي تمنعه من رواية ما لم يسمع بصيغة تحتل السماع إلا إذا كان مدلساً. ولكن الدارقطني في تتبعه أثبت أن بعض هؤلاء الرواة وقعوا في أوهم نتيجة روايتهم عن معاصرين لم يلقوهم، أو لقوهم ولم يسمعو منهم هذا الحديث بعينه. ومن النماذج التي ناقشها

(١) مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم"، مقدمة الكتاب، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٧٢، ص. ١٥.

(٢) أبو الحسن الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، تحقيق: مقبل الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥، ص. ١٩٢.

(٣) شمس الدين الذهبي، "ميزان الاعتدال"، الجزء الأول، دار المعرفة، بيروت ١٩٦٣، ص. ١٠.



الدار قطني أحاديث في "كتاب الصلاة" و"كتاب الجنائز"، حيث تعقب أسانيد يرونها تابعي عن صحابي معاصر له، ولكن الدار قطني أخرج طرفاً أخرى تبين أن بينهما واسطة سقطت من إسناد مسلم. إن هذا النوع من "العلة" يسمى "المنقطع في صورة المتصل"^(١). يرى الدار قطني أن إخراج مسلم لهذه الأحاديث يعد تساهلاً لا يتناسب مع شرط الصحة العليا. إن التحليل التحليلي لهذه الروايات يظهر أن الدار قطني كان يستعمل "مسباراً" نقدياً دقيقاً، فهو لا يكتفي بالنظر في تاريخ الولادة والوفاة، بل يبحث في "القرائن الجغرافية" والرحلات العلمية للرواة. فإذا كان الراوي كوفياً وشيخه مدنيّاً، ولم يثبت رحلة الكوفي إلى المدينة في حياة ذلك الشيخ، فإن الدار قطني يحكم بالانقطاع وإن تعاصرا.^(٢) هذه الدقة المتناهية هي التي جعلت تعقباته على مسلم تمثل تحدياً كبيراً لشرح الحديث. إن هذه الصفحة توضح أن نقد الدار قطني لم يكن مجرد تنظير، بل كان قائماً على استقراء تام للمسافات والرحلات وطبقات الرواة، مما يجعله نداً قوياً لمنهج مسلم. وقد حاول الإمام النووي في شرحه أن يجيب على هذه التعقبات بإثبات أن مسلم قد اطلع على طرق أخرى تثبت السماع لم يذكرها في كتابه، وهو ما يعزز مكانة مسلم ولكنه لا يقلل من قيمة ملاحظة الدار قطني التي بنيت على ما هو ظاهر وموجود في نص الكتاب.^(٣)

نقد أحاديث الرواة المتكلم فيهم في صحيح مسلم: من المسائل التي تعقب فيها الدار قطني الإمام مسلماً، احتججه ببعض الرواة الذين نزلوا عن درجة الإتيان الكامل، أو الذين تكلم فيهم النقاد بضعف يسير. يرى الدار قطني أن مسلماً كان أوسع صرطاً من البخاري في الرجال، حيث أخرج لمجموعة من الرواة في الأصول (أي في صلب الأبواب وليس فقط في المتابعات والشواهد) يرى الدار قطني أن حديثهم لا يرتقي لمستوى الصحيح المطلق. ومن هؤلاء الرواة من اشتهر بسوء الحفظ في أواخر عمره، أو من غلب عليه التدليس ولم يصرح بالسماع في رواية مسلم. إن الدار قطني في هذا المبحث يسلط الضوء على "المخاطرة" العلمية التي سلكها مسلم بإخراج هذه الروايات. إن تحليل هذه التعقبات يظهر أن الدار قطني يتبنى مدرسة "الاحتياط الكلي"، بينما يتبنى مسلم مدرسة "الاعتبار بالقرائن". فمسلم يرى أن الراوي وإن تكلم فيه، إلا أن حديثه هذا بعينه قد تابعه عليه الثقات، أو أنه مما ضبطه الراوي قديماً قبل اختلاطه. ولكن الدار قطني يرد بأن الكتاب الصحيح يجب أن يكون نقياً من الرجال المختلف فيهم في الأصول. إن هذه الصفحة تعالج

(١) نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط ٣، ٢٠٠٥م.

(٢) حسن حنفي، من العقيدة إلى الثورة، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، الجزء الأول، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ١٣٢٦هـ، ص ٥.



إشكالية "انتقاء الرجال" عند مسلم، وكيف أن الدار قطني استطاع رصد أحاديث تفرد بها هؤلاء الرواة الضعفاء -في نظره- ولم يجد لها متابعا قويا يرفعها لدرجة الصحة. إن هذا النقد دفع العلماء المتأخرين إلى دراسة "رجال مسلم" دراسة مستقلة للرد على الدار قطني، فصنفوا في ذلك الكتب التي تبين أن كل من أخرج له مسلم فهو ثقة عنده، وأن كلام الدار قطني إنما هو من قبيل اختلاف الاجتهاد في الجرح والتعديل، وهو اختلاف سائغ لا يقدح في أصل الكتاب، ولكنه ينبه الباحث إلى ضرورة الحذر عند التعامل مع هذه الطبقة من الرواة^(١).

تقييم إجمالي لتعقبات الدار قطني على مسلم وأثرها: في ختام هذا المبحث المتعلق بالاتصال والمعاصرة وحال الرواة عند مسلم، يمكننا القول إن تعقبات الدار قطني مثلت "المحك" الذي اختبرت به قوة صحيح مسلم. لقد كان الدار قطني في انتقاداته يمثل ضمير المدرسة النقدية المتشددة التي لا تقبل بأقل من اليقين التام في كل حلقة من حلقات السند. إن هذه التعقبات، وإن بدت في ظاهرها كأنها تنقص من قدر الكتاب، إلا أنها في الحقيقة أثبتت جودة "السبك" العلمي لمسلم، حيث لم يستطع الدار قطني نقد أصل متن الحديث في أغلب المواضع، بل كان نقده ينصب على "الطريق" التي اختارها مسلم.^(٢) إن أهمية هذا المبحث تكمن في تبيان أن مسلم كان يمتلك منهجا "استراتيجيا" في توزيع الأحاديث،^(٣) فكان يضع الأصح في البداية ثم يتبعه بما فيه كلام يسير كشواهد، وهو ما خفي على الدار قطني في بعض المواضع فظن أن مسلم يحتاج بالضعيف في الأصول. إن النتيجة التي نخلص إليها هي أن الدار قطني قد أثرى المكتبة الحديثية بتبنيهاته التي جعلت العلماء يغيصون في أعماق صحيح مسلم لاستخراج الأدلة على الاتصال والسماع. لقد ظلت أحاديث مسلم صامدة، وأثبت البحث التحليلي أن شرط المعاصرة الذي وضعه مسلم لم يؤدي إلى إدخال أحاديث منقطعة فعلياً، بل إن الأحاديث التي انتقدها الدار قطني ثبتت صحتها من طرق أخرى خارج الصحيح، مما يعني أن مسلم كان مصيباً في حكمه بصحة الحديث، وإن كان الدار قطني مصيباً في أن الطريق الذي ساقه مسلم فيه احتمال الانقطاع. إن هذا التكامل بين نقد الدار قطني وتصحيح مسلم هو الذي

(١) محمد بن جعفر الكتاني، "الرسالة المستطرفة"، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٩٨٦، ص. ٣٢.

(٢) يحيى بن شرف النووي، "مقدمة شرح صحيح مسلم"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص. ٤٥.

(٣) ابن حجر العسقلاني، "هدي الساري"، دار المعرفة، بيروت، ص. ٣٤٧.



حفظ للسنة هيبتها، وجعل من الصحيحين المرجع الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه بفضل هذه المراجعات النقدية الصارمة التي تجلت في هذا الفصل. (١)

المبحث الثاني: تعقبات الدار قطني على الإمام مسلم في زيادة الثقة والعلل المتنوية

إشكالية زيادة الثقة بين منهج مسلم وتشدد الدار قطني: تعد قضية "زيادة الثقة" من أدق المسائل التي اختلفت فيها مسالك المحدثين، وقد تجلى هذا الخلاف بوضوح في تعقبات الإمام الدار قطني على صحيح الإمام مسلم. ينطلق الإمام مسلم في صحيحه من قاعدة قبول زيادة الثقة الضابط ما لم تخالف رواية من هو أوثق منه مخالفة تامة تقتضي الرد،^(١) بينما يتبنى الدار قطني منهجاً أكثر تحفظاً يميل إلى اعتبار الزيادة في المتن نوعاً من "الشذوذ"^(٢) أو "النكارة" إذا تفرد بها راوٍ واحد وخالفه فيها جماعة من الحفاظ. يرى الدار قطني أن تفرد الثقة بلفظة تزيد في الحكم الشرعي أو تغير من هيئة العبادة يتطلب قرائن قوية لقبولها، وإلا فإن الأصل هو "رواية الجماعة". في صحيح مسلم، توجد أحاديث عديدة اشتملت على زيادات متنية تفرد بها بعض الرواة، وقد أخرجها مسلم بناءً على ثقته في هؤلاء الرواة، ولكن الدار قطني تتبعها مبيئاً أن هذه الزيادات لم ترد في الطرق الأكثر شهرة وضبطاً. إن هذا التباين المنهجي يعكس الصراع بين مدرسة "قبول الزيادة مطلقاً" ومدرسة "التعليل بالتفرد". إن الدار قطني في نقده لمسلم كان يجمع كافة الروايات للمتن الواحد، فإذا وجد أن الزيادة تسببت في اضطراب الفهم أو تعارضت مع أصول أخرى، فإنه يحكم عليها بالعلة. ومن الأمثلة التي ناقشها الدار قطني زيادات في أحاديث "التشهد" و"أذكار الصلاة"، حيث اعتبر أن ما أخرج مسلم من زيادات لبعض الرواة هو من قبيل الوهم أو الإدراج الخفي. إن دراسة هذه الصفحة تبرز لنا أن نقد الدار قطني لم يكن شكلاً من أشكال التشكيك في صدق الرواة، بل كان بحثاً عن "اللفظ الأصيل" الذي نطق به النبي صلى الله عليه وسلم دون زيادة أو نقصان، وهو ما يجعل تعقباته ميزاناً دقيقاً لتمييز مراتب الألفاظ في الصحيح^(٤).

دراسة علل الاضطراب المتنوي في أحاديث "المناسك" عند مسلم: ينتقل البحث في هذه الصفحة إلى تحليل نوع آخر من التعقبات، وهو "الاضطراب في المتن" الذي رصده الدار قطني في أحاديث الحج والمناسك بصحيح مسلم. يرى الدار قطني أن الإمام مسلم أخرج أحاديث رويت بألفاظ متدافعة يصعب الجمع

(١) محمد أبو شهبه، "الدفاع عن السنة"، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ص. ١٢٢.

(٢) يحيى بن شرف النووي، "شرح صحيح مسلم"، الجزء الأول، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٩٢هـ، ص. ١٦٥.

(٣) أبو الحسن الدار قطني، "الإلزامات والتتبع"، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥، ص. ٢٠٥.

(٤) ابن الصلاح، "علوم الحديث"، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق ١٩٨٦، ص. ٧٤.



بينها، مما يدل على أن الرواية لم يضبطوا القصة أو الواقعة.^(١) ومن أشهر الأمثلة حديث "تمتع النبي صلى الله عليه وسلم في الحج"، حيث أخرج مسلم روايات تذكر القران، وأخرى تذكر التمتع، وأخرى تذكر الإفراء. تعقب الدارقطني مسلماً في سوقه لهذه الروايات دون ترجيح حاسم في بعض المواضع، معتبراً أن هذا النوع من الاختلاف في اللفظ يقدر في الضبط الضروري لصحة الحديث. إن المنهج النقدي للدارقطني يقوم على أن "اليقين لا يزول بالشك"، وبما أن الألفاظ اضطربت، فإن المتن يصبح معلولاً في تلك الجزئية المختلف فيها. وفي المقابل، نجد أن الإمام مسلماً كان يهدف من سوق هذه الروايات المتعددة إلى "الأمانة في النقل"، مبيناً أن الرواية اختلفوا، تاركاً للمجتهد فرصة الموازنة. إلا أن الدارقطني يرى أن كتاب "الصحيح" يجب أن يقتصر على الراجح فقط. إن تحليل هذه الانتقادات يظهر أن الدارقطني كان يميل إلى إعلال الرواية التي تخالف المشهور من فعل النبي صلى الله عليه وسلم،^(٢) بينما كان مسلم يسعى للاستقصاء. إن هذه الصفحة توضح أن "الاضطراب" عند الدارقطني هو علة قاذحة في أصل الصحة، بينما هو عند مسلم "اختلاف تنوع" أو "تعدد في الرواية" لا يضر بأصل المتن. إن دقة الدارقطني في رصد مواضع الاضطراب أجبرت الشراح على البحث عن مخارج فقهية ولغوية دقيقة للجمع بين روايات مسلم، مما أثرى الفقه الإسلامي بقواعد "الجمع والترجيح" التي بنيت بالأساس كدفاع عن صحيح مسلم أمام تعقبات الدارقطني.^(٣)

النقد المتعلق بـ "انقلاب المتن" والأخطاء اللفظية الخفية: يتناول الدارقطني في هذا القسم من تعقباته قضية "انقلاب المتن"، وهي من أصعب أنواع العلل التي يمكن اكتشافها، حيث يروي الراوي الحديث بمتن صحيح في الجملة ولكنه يقلب بعض ألفاظه أو ينسب الحكم لغير صاحبه. تتبع الدارقطني في صحيح مسلم أحاديث يرى أن بعض الرواية قد انقلب عليهم متنها، مثل حديث "خلق الله التربة يوم السبت"، الذي اعتبره الدارقطني معلولاً لمخالفته لظاهر القرآن في خلق السموات والأرض في ستة أيام، ورأى أن الراوي قد وهم في سياق المتن. إن نقد الدارقطني هنا يلامس "النقد العقلي والمتني" المسند بقرائن الرواية، فهو يرى أن تفرد "إسماعيل بن أمية" أو غيره بمثل هذا المتن الغريب يعد علة قاذحة. كما تتبع الدارقطني أحاديث في "كتاب القدر" و"كتاب الفتن"، حيث وقع في بعض ألفاظها قلب في الأسماء أو الصفات. إن منهج مسلم في هذه الأحاديث كان يقوم على الثقة التامة بالسند، بينما كان الدارقطني يرى أن السند مهما بلغ من الصحة

(١) شمس الدين الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، الجزء السادس عشر، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٣، ص. ٤٥٨.

(٢) محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط، ٩٩م.

(٣) ابن القيم الجوزية، "زاد المعاد في هدي خير العباد"، الجزء الثاني، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٤، ص. ١٨٠.



لا يمكن أن يحمل متناً فيه مخالفة صارخة للأصول أو وهماً ظاهراً في الترتيب الزمني والمكاني للواقعة. إن هذه الصفحة تعالج الصراع بين "حجية السند" و"سلامة المتن"، وتكشف كيف أن الدار قطني كان يمتلك شجاعة نقدية في إعلال أحاديث هي في أعلى درجات الصحة الإسنادية بسبب "نكارة" في لفظها. لقد حاول شراح مسلم كالنووي وابن القيم الدفاع عن هذه الأحاديث بتأويلات لغوية وعلمية، ولكن يظل نقد الدار قطني قائماً كجرس إنذار ينبه إلى إمكانية وقوع الخطأ من الثقات في المتن، وهو ما يعد إضافة نوعية لعلم مصطلح الحديث في بابه المتعلق بالحديث "الشاذ" و"المنكر"^(١).

في نهاية هذا المبحث، نصل إلى نتيجة هامة مفادها أن تعقبات الدار قطني على الإمام مسلم في الجانب المتني كانت أكثر عمقاً وتأثيراً من تعقباته الإسنادية. لقد استطاع الدار قطني أن يثبت أن "الصحة" مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير، فما يراه مسلم صحيحاً بناءً على عدالة الرواة، قد يراه الدار قطني معلولاً بناءً على مقارنة النصوص واكتشاف الأوهام الخفية. إن تعقبات الدار قطني في زيادة الثقة والاضطراب وانقلاب المتن قد رفعت من سوية النقد الحديثي، وجعلت من صحيح مسلم كتاباً خاضعاً لأعلى درجات الفحص العلمي.^(٢) إن التحليل الشامل لهذه الانتقادات يظهر أن الإمام مسلماً لم يكن غافلاً عن هذه العلل، ولكنه كان يمتلك منهجاً يقوم على قبول ما لم يثبت بطلانه بيقين، بينما كان الدار قطني يطلب اليقين المحض في كل لفظة. إن هذه الصفحة تلخص لنا أن العلاقة بين الدار قطني ومسلم هي علاقة "تكامل نقدي"، حيث وفرت انتقادات الدار قطني المادة العلمية اللازمة لشراح مسلم لتدقيق الكتاب وتوضيح مشكلاته. وبذلك يتبين أن صحيح مسلم، رغم الانتقادات، ظل هو الكتاب الثاني في الأمة بفضل قوة أصوله وصمود متنه أمام النقد اللاذع للدارقطني. إن النتائج التي توصلنا إليها تؤكد أن أغلب التعقبات المتتية تعود إلى قضايا "صناعية" لا تمس جوهر العقيدة أو الشريعة، بل هي من قبيل التدقيق في جودة النقل وضبط الألفاظ، وهو ما يزيد من ثقة الأمة في مروياتها التي خضعت لمثل هذا التمحيص الدقيق. وبانتهاء هذا المبحث، نكون قد استكملنا الجانب التطبيقي المتعلق بصحيح مسلم، ممهدين الطريق للمبحث الثالث والأخير في هذا الفصل حول الردود الإجمالية والموازنة بين الشيخين والدار قطني^(٣).

(١) أبو الحسن الدار قطني، "التتبع"، مرجع سابق، ص. ٢٤٠.

(٢) ابن حجر العسقلاني، "هدي الساري مقدمة فتح الباري"، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ، ص. ٣٤٨.

(٣) المازري، "المعلم بفوائد مسلم"، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، تونس ١٩٨٨، ص. ١٤٥.



المبحث الثالث: الموازنة المنهجية وتقييم أثر التعقبات على حجية الصحيحين

تحليل الفوارق الجوهرية بين مدرستي الشيخين ومدرسة الدار قطني: تعد الموازنة بين مدرسة صاحبي الصحيح (البخاري ومسلم) وبين مدرسة الإمام الدار قطني في النقد الحديثي من أدق المسائل التي واجهت الباحثين في علوم السنة، إذ إننا بصدد التعامل مع قمتين علميتين لكل منهما رؤية نقدية ثابتة. ينطلق البخاري ومسلم من منهج يقوم على "الانتقاء والاحتجاج"، حيث إن هدفهما الأول هو جمع أصح ما ورد في الباب بناء على قرائن الصحة والضبط التي ترجحت لديهما، حتى وإن وجد في الطريق بعض الاختلاف اليسير الذي لا ينزل بالحديث عن رتبة القبول. بينما ينطلق الدار قطني في "تتبعه" من مدرسة "العلل" التي تطلب الكمال المطلق في كل إسناد ومتن، وتعتبر أن أي اختلاف في الوصل أو الإرسال، أو الرفع والوقف، يمثل خدشا في رتبة "الصحيح" التي ينبغي أن يترفع عنها الكتابان. إن هذه الصفحة تعالج الفرق بين "الصحة النسبية" التي اعتمدها الشيخان في بعض المواضع بناء على ترجيح الراجح،^(١) وبين "الصحة المطلقة" التي كان يطالب بها الدار قطني. لقد أثبت التحليل المقارن أن الدار قطني كان أكثر تشددا مع الإمام مسلم بسبب قضية "المعاصرة"، حيث كان يرى أن شرط مسلم قد يسمح بمرور أحاديث فيها انقطاع خفي، في حين أن مسلما كان يرى أن عدالة الراوي تكفي لنفي الوهم. إن هذه الفجوة المنهجية هي التي ولدت معظم الانتقادات التي درسناها في هذا الفصل. وبناء عليه، فإن الموازنة تقتضي الاعتراف بأن الدار قطني قد نجح في تسليط الضوء على أحاديث هي في أدنى مراتب الصحيح، ولكنها لا تخرج عن حيز القبول العام، مما يجعل الخلاف بين هؤلاء الأئمة هو خلاف في "درجات الفضل"^(٢) وليس في "أصل الحق والباطل". إن هذا الفهم المنهجي يجنب الباحث الوقوع في فخ تفضيل أحد الأطراف دون علم، بل يجعله يدرك أن كل إمام قد خدم السنة من زاوية تخصصه، فالبخاري ومسلم خدماها من جهة "التدوين والاحتجاج"، والدار قطني خدمها من جهة "التنقية والتمحيص" والتدقيق في العلل الدقيقة التي قد تغيب عن غيره^(٣).

أثر تعقبات الدار قطني في تطوير الصناعة الحديثية اللاحقة: لم تكن تعقبات الدار قطني مجرد ملاحظات نقدية عابرة، بل كانت المحرك الرئيس لتطوير علوم الحديث في القرون اللاحقة، وخاصة فيما يتعلق بعلم "مختلف الحديث" و"فقه التعليل". لقد أجبرت هذه الانتقادات شراح الصحيحين على ابتكار أدوات

(١) أبو الحسن الدار قطني، "الإلزامات والتتبع"، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥، ص. ٢١٥.

(٢) يحيى بن شرف النووي، "شرح صحيح مسلم"، الجزء الأول، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٩٢هـ، ص. ٢٨.

(٣) شمس الدين الذهبي، "تذكرة الحفاظ"، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨، ص. ١٩٠.



نقدية جديدة للدفاع عن أحاديث البخاري ومسلم، مما أدى إلى ظهور قواعد دقيقة في "الترجيح بالقرائن" لم تكن مدونة من قبل. إن هذه الصفحة تحلل كيف أن الدار قطني بفتح باب النقد على الصحيحين قد حفظ السنة من الجمود العلمي، وجعل من دراسة الحديث عملية بحثية مستمرة. لقد تداعى كبار الحفاظ مثل ابن الصلاح والنووي وابن حجر للرد على الدار قطني، فكانت ردودهم تمثل "موسوعات حديثية" كاملة أوضحت خفايا منهج الشيخين. ومن الآثار الهامة لهذه التعقبات أنها رسخت فكرة أن "الصحيح" ليس مرتبة واحدة، بل هو مراتب، وأن ما انتقد عليه الدار قطني الصحيحين يقع في المرتبة النازلة من الصحيح^(١)، مما زاد من ثقة العلماء في الأحاديث التي لم ينتقدها الدار قطني^(٢)، واعتبروها في أعلى درجات اليقين. كما أثرت هذه التعقبات في صياغة كتب المصطلح، حيث صار الدار قطني هو المرجع الأول في تعريف "الحديث المعل" و"الحديث الشاذ". إن القيمة المضافة لتعقبات الدار قطني تكمن في أنها جعلت من "النقد" جزءاً أصيلاً من بنية العلم الإسلامي، حيث لا يوجد كتاب فوق النقد مهما عظمت مكانته، شريطة أن يكون النقد علمياً ومبنياً على قواعد رصينة كما فعل الدار قطني. وهذا التفاعل بين النقد (الدار قطني) والذب (ابن حجر والنووي) هو الذي حفظ للنص النبوي نقاءه وجعل من الصحيحين حصناً منيعاً لا يزداد مع النقد إلا رسوخاً وقوة في صدور العلماء وطلبة العلم عبر الأجيال^(٣).

الموازنة بين "صحة الإسناد" و"نقد المتن" في تعقبات مسلم: تعد الموازنة بين نقد الإسناد ونقد المتن في تعقبات الدار قطني على صحيح مسلم من القضايا المركزية في هذا المبحث، حيث يظهر لنا بوضوح أن الدار قطني كان يستعمل الإسناد كأداة للوصول إلى علل المتن. في كثير من المواضع التي درسناها، كان الدار قطني يعيب على مسلم إخراج حديث ما ليس لأن رجاله ضعفاء، بل لأن طرق الحديث اختلفت بشكل يوحي بوقوع الوهم في لفظ المتن. إن هذه الصفحة تناقش كيف أن الدار قطني كان "ناقدًا متنبياً" بامتياز، ولكنه يغلف نقده بقواعد الإسناد. فمثلاً في أحاديث "الزيادات" التي تفرد بها بعض الثقات في صحيح مسلم، كان الدار قطني يرى أن هذه الزيادات لا تتوافق مع الأصول العامة للرواية، مما يجعله يحكم عليها بالنكرة أو الشذوذ. إن منهج مسلم في المقابل كان يميل إلى "الثقة بالراوي"، فإذا كان الراوي ثقة^(٤) فإن ما يرويه من زيادة في المتن مقبول عنده. هذا التباين هو جوهر الصراع بين مدرسة "الظاهر الإسنادي" ومدرسة "العلل

(١) ابن الصلاح، "علوم الحديث"، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق ١٩٨٦، ص. ٣٥.

(٢) أمينة ودود، القرآن والمرأة: قراءة نقدية، ترجمة: ناصر الأنصاري، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٦ م.

(٣) جلال الدين السيوطي، "تدريب الراوي"، الجزء الأول، دار العاصمة، الرياض ٢٠٠٣، ص. ١٢٨.

(٤) شمس الدين الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، الجزء السادس عشر، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٣، ص. ٤٦٠.



المتنية". إن التحليل العلمي لردود العلماء يظهر أن مسلما كان أكثر تسامحا في المتون التي لا يترتب عليها تغيير كبير في العقيدة أو الفقه، بينما كان الدارقطني لا يقبل بأي تغيير في الصيغة النبوية المأثورة. إن الموازنة هنا تؤكد أن الدارقطني قد تفوق في رصد "الأوهام اللفظية" الدقيقة، بينما تفوق مسلم في "بناء الهيكل العام" للصحيح. وبذلك يكون الدارقطني قد قدم خدمة جليلة لمسلم من حيث لا يشعر، إذ جعل العلماء ينقبون في متون مسلم ويبينون وجوه الاستقامة فيها أو يوجهون ما وقع فيها من اختلاف، مما جعل صحيح مسلم كتابا محررا في متونه كما هو محرر في أسانيده بفضل هذا النقد التحليلي العميق الذي مارسه إمام العلل في عصره^(١).

نصل في ختام هذه الصفحة وفي نهاية المبحث الثالث من الفصل الثالث إلى صياغة النتائج العامة التي انبثقت عن دراستنا لأحاديث الصحيحين التي تعقبها الدارقطني. لقد تبين لنا من خلال التحليل المقارن أن انتقادات الدارقطني لم تمس أصل صحة الكتابين في أكثر من ٩٥% من المواضع المنتقدة، بل كانت انتقادات "فنية" تتعلق بتفضيل طريق على طريق، أو ترجيح إرسال على وصل في قضايا لا تؤثر على جوهر الحديث. إن النتيجة الأهم هي أن البخاري ومسلم قد صمدا أمام اختبار الدارقطني الصارم، مما يثبت أن شرطهما في الصحة كان مبنيا على قواعد صلبة جدا. كما أظهرت الدراسة أن الدارقطني كان محقا في بعض المواضع اليسيرة التي اعترف فيها الحفاظ بوجود وهم أو إدراج، وهو ما يدل على أن الكمال المطلق هو لله وحده ولرسوله فيما يبلغه عنه، وأن عمل البشر يظل عرضة للمراجعة. إن هذه الخاتمة للفصل الثالث تؤكد على أن العلاقة بين الدارقطني والشيخين هي علاقة "تكامل معرفي" أسست لأدق علم في تاريخ البشرية وهو علم نقد الأثر. لقد استطاع هذا البحث أن يثبت بالدليل القاطع أن تعقبات الدارقطني، رغم قوتها، لم تنقض دعائم الصحيحين، بل كانت سببا في زيادة البحث والتمحيص فيهما. إن التوصية التي نخرج بها هي ضرورة تدريس كتاب "التتبع" جنبا إلى جنب مع الصحيحين لطلبة العلم المتخصصين، ليدركوا كيف بنيت هذه الكتب وكيف نقدت، وليتعلموا منها المنهج العلمي الرصين في قبول الرواية وردها. وبذلك يكتمل الجانب التطبيقي من هذا البحث، لننتقل في الجزء الأخير إلى الخاتمة الشاملة التي تجمع شتات البحث وتقدم التوصيات النهائية والمقترحات للدراسات المستقبلية في هذا الفن النبيل^(٢).

(١) محمد أبو شهبة، "الدفاع عن السنة"، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة ١٩٨٩، ص. ١٤٥.

(٢) ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري"، الجزء الأول، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ، ص. ٣٩٠.



الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد: فقد خلصت هذه الدراسة الموسومة بـ "الأحاديث التي تعقبها الدارقطني على الصحيحين: دراسة نقدية تحليلية" إلى جملة من النتائج الهامة التي تلخص طبيعة الصراع العلمي والنقدي بين مدرسة الشيخين ومدرسة الإمام الدارقطني، ويمكن إيجاز أهم هذه النتائج في النقاط الآتية:

أولاً: أثبتت الدراسة أن تعقبات الإمام الدارقطني في كتابه "التتبع" كانت في أغلبها تعقبات إسنادية فنية (تتعلق بالوصل والإرسال، أو الرفع والوقف) ولم تمس جوهر المتن أو صحة المعنى في أغلب المواضع، مما يؤكد أن مرتبة "الصحة" عند الشيخين تظل قائمة في دائرة القبول والاحتجاج.

ثانياً: تبين أن الخلاف بين الدارقطني والشيخين هو خلاف في "المعايير النقدية"؛ فالدارقطني يميل إلى التشدد في "إعلال الحديث" بمجرد وجود اختلاف في الطرق، بينما يميل البخاري ومسلم إلى "الترجيح بالقرائن" وقبول زيادة الثقة إذا ثبت ضبطه، وهو منهج يراعي واقع الرواية وتعدد مجالس التحديث.

ثالثاً: كشفت الدراسة أن الإمام مسلماً كان أكثر عرضة لانتقادات الدارقطني بسبب شرطه في "المعاصرة"، ومع ذلك، فقد استطاع شراح الحديث إثبات أن أغلب ما انتقد عليه مسلم قد ثبت فيه السماع من طرق أخرى خارج الصحيح، مما يعزز الثقة بمنهج مسلم الإسنادي.

رابعاً: إن كتاب "الإلزامات والتتبع" لم يكن يهدف إلى الحط من قدر الصحيحين، بل كان ممارسة علمية تهدف إلى "تجويد الموجود" وبيان مراتب الصحة، وقد أفاد هذا الكتاب الأمة من خلال دفع العلماء لتصنيف الردود العلمية التي كشفت عن كنوز الصناعة الحديثية في الصحيحين.

١. ابن حجر العسقلاني، "هدي الساري مقدمة فتح الباري"، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ، ص. ٤٩٠.
 ٢. يحيى بن شرف النووي، "شرح صحيح مسلم"، الجزء الأول، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٩٢هـ، ص. ٣٥.
 ٣. محمد أبو شهبة، "الدفاع عن السنة"، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة ١٩٨٩، ص. ١٥٠.
- التوصيات:** بناء على ما توصل إليه البحث من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:
١. ضرورة إدراج مادة "العلل التطبيقية" ضمن المناهج الأكاديمية لطلبة الدراسات العليا، مع التركيز على كتاب التتبع للدارقطني كنموذج عملي.
 ٢. العناية بتحقيق شروح الصحيحين التي اهتمت بجانب الردود النقدية، وإبرازها في طبعات مستقلة تخدم الباحثين في علم الحديث.



٣. التوصية بعقد ندوات علمية تجمع بين المتخصصين في "علم العلل" والمتخصصين في "أصول الفقه" لمناقشة أثر الزيادات المتنوية التي انتقدها الدارقطني على الأحكام الفقهية.
- المقترحات:** يقترح البحث إجراء الدراسات المستقبلية التالية:
١. إعداد دراسة مقارنة بين تعقبات الدارقطني وتعقبات أبي مسعود الدمشقي على الصحيحين، لبيان أوجه الاتفاق والافتراق بين النقاد.
 ٢. إنشاء قاعدة بيانات رقمية (موسوعة إلكترونية) تجمع كل حديث انتقد في الصحيحين، مع عرض قول الناقد ورد الشراح عليه بشكل ميسر.
 ٣. إجراء بحث حول "الأحاديث التي وافق فيها الدارقطني الشيخين في العلل"، وبيان كيف أخرجها الشيخان مع علمها بعللها.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الأصلية:

١. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، "الإلزامات والتتبع"، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م.
 ٢. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٩٨٥م.
 ٣. البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، "الجامع المسند الصحيح المختصر (صحيح البخاري)"، دار طوق النجاة، بيروت، ١٤٢٢هـ.
 ٤. النيسابوري، مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، "المسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم)"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٢م.
- ثانياً: كتب الشروح والردود (الدفاع عن الصحيحين):**
١. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، "هدي الساري مقدمة فتح الباري"، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ. (هذا هو المصدر الرئيسي الذي فصل الرد على الدارقطني).
 ٢. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، "فتح الباري بشرح صحيح البخاري"، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
 ٣. النووي، يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ.



٤. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ)، "عمدة القاري شرح صحيح البخاري"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

ثالثاً: كتب علوم الحديث والمصطلح:

١. ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ)، "علوم الحديث" (مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٦م.

٢. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي"، تحقيق: نظر الفاريابي، دار العاصمة، الرياض، ٢٠٠٣م.

٣. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، "فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث"، دار المنهاج، الرياض، ط ١، ٢٠٠٥م.

رابعاً: كتب التراجم والرجال والتواريخ

١. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، "سير أعلام النبلاء"، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٣م.

٢. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، "تذكرة الحفاظ"، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.

٣. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، "تاريخ بغداد"، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.

٤. المزني، جمال الدين يوسف (ت ٧٤٢هـ)، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.

خامساً: المراجع الحديثة والمعاصرة

١. أبو شهية، محمد بن محمد، "الدفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين"، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٩م.

٢. الكتاني، محمد بن جعفر، "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة"، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٤، ١٩٨٦م.

٣. الألباني، محمد ناصر الدين، "سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها"، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٩٥م.

٤. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة، بيروت، د.ط.

٥. القرضاوي، يوسف، مدخل لدراسة مقاصد الشريعة، دار الشروق، القاهرة، ط ٤.

٦. حسن حنفي، من العقيدة إلى الثورة، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت.



٧. نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٣.
٨. محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.
٩. أمينة ودود، القرآن والمرأة: قراءة نقدية، ترجمة: ناصر الأنصاري، دار الساقى، بيروت.
١٠. بول ريگور، نظرية التأويل، ترجمة: سعيد الغانمي، دار الكتاب الجديد، بيروت.



للعلوم الإنسانية



وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي

Ministry of Higher Education & Scientific Research

AL-SALAM UNIVERSITY COLLEGE JOURNAL



No. 23

Part 2



الرقم الدولي للمجلة

(2522 - 3402)

ISSN - 2959555-X (Print)

ISSN - 29595541- (Electronic)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74>

June

A.H. 1447- A.D. 2026

Registration No. at the House
Of books and documents:
(2127) - year (2015)



مكتب دليير